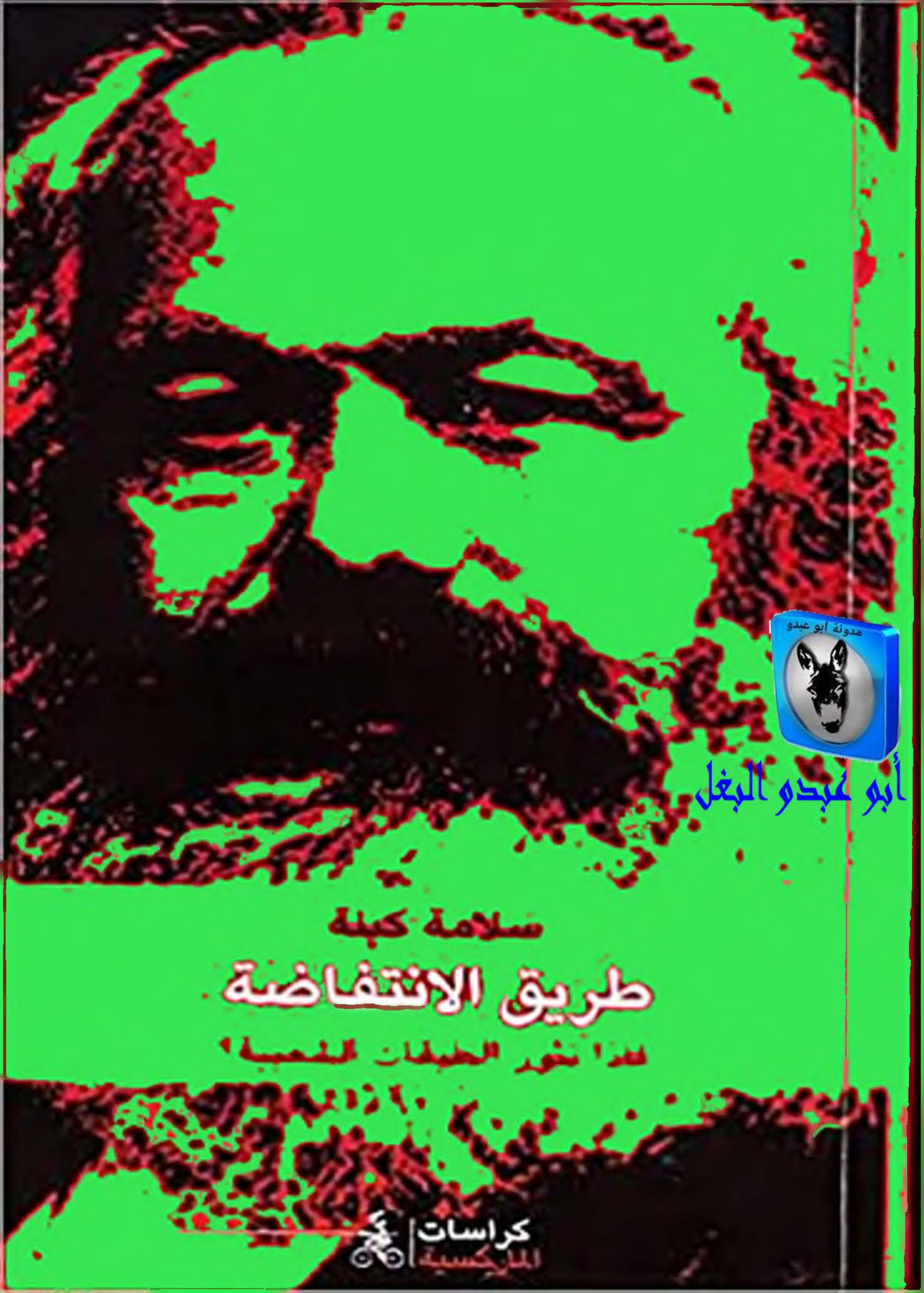


سلامة كيلة
طريق الانتفاضة
لماذا تثور الطبقات الشعبية؟
كراسات
الماركسية

سلامة كيلة

طريق الانتفاضة

لماذا تثور الطبقات الشعبية؟

طريق الانتفاضة

- سلسلة كراسات ماركسية (3)

إشراف: سلامة كيلة

- الطبعة الأولى: 2007
- منشورات الوعي الجديد

لماذا تثور الطبقات الشعبية؟

كان السؤال أواسط ثمانينات القرن العشرين هو: لماذا تثور الطبقات الشعبية؟ حيث شهد الوطن العربي سلسلة من الانتفاضات بدءاً من انتفاضة 19/18 يناير سنة 1977 في مصر إلى الانتفاضة التي حدثت في الأردن سنة 1989، مروراً بالسودان وتونس والمغرب والجزائر. وبالتالي كان الفعل الشعبي واضحاً، وكانت الانتفاضة وسيلة التعبير عن أزمة عميقة تعيشها الطبقات الشعبية.

اختلف السؤال منذ بداية هذا القرن، حيث بات يطرح في صيغة: لماذا لا تثور الطبقات الشعبية؟ ولاشك في أن همود الفعل الشعبي هو الذي أفضى إلى طرح السؤال بهذه الصيغة. حيث لم نشهد تحركاً كبيراً كذاك الذي شهدناه خلال عقد الثمانينات، رغم أن الأوضاع الاقتصادية باتت بالغة السوء.

إذن، لماذا لا تثور الطبقات الشعبية؟ لكن، لماذا تثور الطبقات الشعبية؟ هذه المسافة بين السؤالين ربما تطرح مشكلة الوعي الذي يحكم الحركة السياسية، والماركسية منها خاصة،

كما يحكم المثقفين. حيث سنلحظ بأن طرح السؤال ينتج عن وضع يحدث، أي عن فعل يظهر فجأة أو لا يظهر، وليس عن وعي للواقع وتلمّس ممكناته. لهذا لم تجرِ الإجابة الصحيحة على سؤال: لماذا تثور الطبقات الشعبية؟ كما لم تجرِ الإجابة على السؤال الآخر: لماذا لا تثور الطبقات الشعبية؟

هنا أتلمس الوعي الذي يحكم الماركسيين عموماً. حيث لازال ينحصر في الأشكال، في الظاهر، في ما ينكشف. لهذا طرح سؤال لماذا تثور الطبقات الشعبية حينما ثارت، وحين لم تثُر طرح السؤال الآخر. ورغم أهمية السؤالين، وضرورتهما المنهجية، فإن المشكلة تتمثل في أن السؤال الأول طرح بعد ثورة تلك الطبقات، والسؤال الآخر يطرح ليس للبحث في ممكنات الثورة الآن، بل يطرح من أجل التأكيد على خمود تلك الطبقات، وخنوعها. لهذا لن يجري تلمّس بأن انتفاضة جديدة يمكن أن تحدث في معظم الدول العربية، رغم بدء تحرّك تلك الطبقات في العديد من الدول، مثل المغرب وموريتانيا والأردن واليمن، ورغم النشاط الإضرابي الكبير الذي يحدث في مصر منذ أكثر من سنة.

إن الوعي "السياسي" (أي السياسوي، الذي يتعامل مع السياسة كأحداث) لن يستطيع توقّع حدوث انتفاضات، لأنه لا

يرى الواقع، الواقع الاقتصادي الاجتماعي أولاً، حيث هنا تُصنع السياسة، وهنا يبدأ التغيير، وكذلك هنا ينبني نشاط الحزب الماركسي لكي يتحوّل إلى فعل واعٍ كل نشاط جماهيري عفوي. وهنا ينقلب ميزان القوى، حيث تفرض السلطة جبروتها عبر أجهزة المخابرات والشرطة والجيش، وعبر الخوف الذي تزرعه في الطبقات الشعبية. لأن انفجار تلك الطبقات لن يجعل لكل تلك القوى وزناً في الواقع، الأمر الذي يجعل قراراً "بسيطاً" بإستلام السلطة أمراً ممكناً. إن قوة السلطة تنبع من تماسكها، ومقدرتها على أن تقيم جيشاً قادراً على الردع الداخلي، الأمر الذي يسمح للطبقة الرأسمالية النهب وإستغلال الطبقات الشعبية دون ردّات فعل، أو مقدرة على التذمر. لكن النهب سوف يفضي، في إطار عملية تراكمية، إلى عجز تلك الطبقات على العيش. هنا تصبح الانتفاضة أمراً "محتوماً"، حيث يتساوى الخوف والموت: الخوف من السلطة والموت جوعاً.

لهذا تنطلق الماركسية من بلورة برنامج الطبقة العاملة الطبقي، ومن تحديد ذاتها كآليات وعي وتنظيم لهذه الطبقة، لكي يتشكل الحزب الماركسي، ولكي تصبح الطبقة العاملة طبقة لذاتها، أي طبقة تعي مصالحها وتعرف أن ذلك يفرض عليها

إستلام السلطة لتحقيق برنامجها. وإذا كان الوعي الماركسي يتبلور "خارج" الطبقة، فإن تحوّله إلى فعل يفرض أن يندغم، يندمج، بهذه الطبقة. الأمر الذي يفرض الانطلاق من وعي وجودها، ووعي ظروفها، ومشكلاتها، والنشاط عبرها لتحقيق مصالحها البسيطة والأساسية. وتلمّس توتراتها من أجل تحويلها إلى فعل مطلبي وسياسي. وبالتالي تنظيمها في كل الأشكال الممكنة للتنظيم، التي تساعدها على الوصول إلى ذلك.

وإذا كان الوعي الماركسي يبدأ بالمجرد (أو بالنظري)، أي بماهية الماركسية: منهجيتها وقوانينها، فإن التحوّل إلى الفعل يفرض الوعي بهذه الطبقة: بظروفها ومشكلاتها. وإلا ظلت الماركسية مبحثاً "أكاديمياً". إن قوّتها الحقيقية نشأت من هذا الإرتباط الذي تحدثه مع الطبقة العاملة، حيث عبر ذلك تُحقق التغيير، وتؤسس لنمط اقتصادي اجتماعي وسياسي جديد.

وإذا كانت مشكلة الماركسية الرائجة تكمن في أنها لم ترَ الواقع: واقع الطبقات والصراع الطبقي، فقد كانت بعيدة عن أن تخوض في التجريد، في النظري. وبالتالي كانت بعيدة عن الماركسية ذاتها، لأن النظري هو أساس وعي الواقع، واقع الطبقات والصراعات الطبقية. لهذا غرقت في سطحية "سياسية" جعلتها هامشاً للطبقة المسيطرة، تنتقد وتعرض

المطالب، وتحاول أن ترشّد. وهي بذلك كانت بعيدة عن الطبقة العاملة حتى وهي تنظم قطاعات منها، الأمر الذي كان يحوّل هؤلاء إلى النشاط الإصلاحي "الديمقراطي" بدل أن يكونوا قوّة تغيير في وضع يحتاج إلى دورهم من أجل انتصار البديل.

إذن، يجب أن نسأل اليوم: لماذا ستثور الطبقات الشعبية؟ وكيف ننظم انتفاضتها لكي تحقق التغيير؟ كيف سيتأسس حزب قادر على تطوير نشاط تلك الطبقات، وتنظيم فعلها، على طريق الانتفاضة التي تطيح بالرأسمالية التابعة الكومبرادورية، وتؤسس لنظام بديل يعبر عن مطامحها؟ هذا هو الجهد النظري الضروري اليوم. وهذا هو الدور الفعلي الضروري من أجل أن تنتصر الانتفاضة.

وهنا أودّ أن أوضّح أن الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب تخصّ ظروف ثمانينات القرن العشرين في الوطن العربي، سواء من حيث الأحداث أو الأرقام، لكن المسألة الأساسية التي يؤكّد عليها هي مسألة راهنة، وهي أن الطبقات الشعبية ليس قدراً لها أن تكون ساكنة، بل أنها في لحظات تتحرّك و تنفجر، بعد تراكم الاحتقان المترابط مع تعمّق الاستغلال. وأن الصراع المثمر هو ذاك الذي يربط هذه الحركة

وهذا الانفجار في صيرورة سياسية يكون للحركة الماركسية دوراً فعلياً فيها. هذا هو نمط الصراع الطبقي الذي يقود إلى انتصار.

النصوص الواردة لاحقاً إذن، تمثِّل مواقف تركز على حتمية حدوث الانتفاضات في الوطن العربي، وتكشف أسبابها، كما تشير إلى نواقصها، وبالتالي تدعو إلى دور ثوري جديد. وكتبت بين أعوام 83- 90، في فترات حدوث تلك الانتفاضات (تونس يناير 1984، المغرب يناير 1984، السودان نيسان 1985، مصر 1986).

وربما لا تكون الأرقام التي جرى الاعتماد عليها حينها دقيقة تماماً، لكنها موحية لأنها تشير إلى طبيعة الاستغلال الطبقي، ومدى الفارق بين الأجور والحاجات الضرورية لمعيشة الفرد، وبالتالي اللحظة التي كانت تحدث فيها تلك الانتفاضات. وانطلاقاً من تحليلي هذا كنت أشرت إلى احتمالات حدوث انتفاضات في مصر والجزائر والأردن، التي حدثت بعد ذلك. ولقد أبقيت النصوص كما هي، مع خاتمة كنت كتبتها كمدخل للكتاب حينما قررت نشره سنة 1989، لكنه لم يصدر، خصوصاً وأن الوضع السياسي كان قد طغى بعد الحرب الإمبريالية الأولى ضد العراق، وبدء استراتيجية السيطرة على

الوطن العربي من قبل الإمبريالية الأميركية على ضوء انهيار النظم الاشتراكية، وبالتالي تفرّدها كقوة عظمى وحيدة. لكن رغم توسع السيطرة الإمبريالية باحتلال العراق، والسعي لتغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، وكذلك الدور الصهيوني المرادف، والسياسة التي اتبعتها الدولة الصهيونية لإكمال السيطرة على الضفة الغربية، وتصفية المقاومة الفلسطينية، رغم الانتفاضة الأولى التي حدثت سنة 1987، والثانية التي بدأت سنة 200، فقد ترافق كل ذلك مع تعمّق تبعية الرأسماليات العربية للرأسمال الإمبريالي، وانفتاح السوق العربية لنهبه، واستحواذه على جلّ الفائض المتحقِّق. وبالتالي تحوّل الرأسماليات التابعة تلك إلى مافيات رجال الأعمال. فقد تعممت حالة الإفقار في كل الوطن العربي، وإنحدرت طبقات تحت خط الفقر، وتزايدت أعداد المهمشين والمعطلين. وهو الأمر الذي أعاد الوضع إلى عقد الثمانينات من حيث التوتر الاجتماعي، وبالتالي احتمالات حدوث انتفاضات جديدة. مع تزايد الفئات الاجتماعية التي تنخرط في الإضرابات، سواء العمال أو الفلاحين، أو ذوي الشهادات. وبالتالي هناك كتلة مهمة تدخل معمعان الصراع الطبقي، وربما تتحضر لكي تنفجر في انتفاضة في لحظة ارتفاع الأسعار كما يحدث في هذه الفترة.

ولاشك في أنني أهدف من إصدار هذا الكراس إلى التأكيد بأن الانتفاضة باتت أداة أساسية في تحقيق التغيير. إنها طريق التغيير في كل النظم الكومبرادورية، وهي ممكنة، بل يمكن أن أقول حتمية أيضاً.

الفصل
الأول:
دور الطبقات الشعبية

1 - دور الجماهير

لاشك في أن الحدث السياسي يصنع في منطقة المشرق العربي، وتحديداً في فلسطين والمنطقة المحيطة بها، ولذلك فهي تستحوذ على الاهتمام الإعلامي عموماً. ولاشك أيضاً أن قضايا المشرق العربي هامة، وحساسة، وأساسية بالنسبة للجماهير العربية. لكنها ليست الأحداث الوحيدة على أي حال. فالوطن كله يعيش أحداثاً جساماً، ويضمر على مخاضات هامة، تنفجر هنا، أو تبرز هناك.

وإذا كان الحدث الفلسطيني ظل بارزاً طيلة السنوات الماضية، فإن حدثين كاللذين جريا في تونس والمغرب مؤخراً، يبرزان مكنونات الجماهير العربية كلها، ويعطيان مؤشراً على قضايا هامة أخرى تجري في هذا الوطن العربي الكبير. فلقد اندفعت الجماهير فجأة، تعبر عن غضب تاريخي طويل، في الشوارع. وهذان الحدثان لم يكونا الأولين، بل جاءا ضمن سلسلة متتالية، بدأت في 18 و19 كانون الثاني 1977 في مصر، ثم في 26 يناير في 1978 تونس، ثم في 21 يونيو 1981 في المغرب، ثم في 1983 في السودان.. ثم في 12/29/ 83 - 1984/1/7 في تونس ثم بعدها في حوالي أسبوع في

المغرب.

وإذا كـان الصـراع ضـد الكيـان الصـهيوني كقـوة احـتلال خارجية يأخذ طابعاً سياسياً في المشرق العربـي، بهدف تحريـر الأرض، فـإن الصـراع فـي الجانـب الآخـر يأخـذ طابعـاً اقتصـادياً مطلبياً. ولاشك في أن هنـاك ترابطـاً وثيقـاً بين الصراعين، لأن قوة الاحتلال الصهيوني هـي جزء مـن قـوة الإمبرياليـة العالميـة التـي تنهـب مختلـف الـدول المتـأخرة. لكـن النضـال السياسـي يتراجـع بسـبب ضـعف الحركـة الوطنيـة أساسـاً، فـي ظـل هجـوم شـامل للإمبرياليـة الأميركيـة والكيـان الصـهيوني والقـوى الرجعيـة، بينمـا وفـي ظـل الظـروف نفسـها يتسـع دور الجمـاهير العربية، ويزداد دورها في النضال.

وهـذا مـا يجعـل لفـت النظـر للتحرّكـات الجماهيريـة أمـراً ضرورياً.

فبينمـا تزيـد الإمبرياليـة مـن سـيطرتها وتوسـع فـي دور الكيان الصهيوني، لتحول الوطن كله إلى «مستعمرة» لـها وفـق أشـكال ومضـامين جديـدة، نجـدها توجـد ظروفـاً جديـدة للنضـال الجمـاهيري. لأنـهـا كلمـا زادت مـن سـيطرتها، وزادت مـن تحكـم أدواتهـا، كلمـا زادت فـي نـهب الـوطن اقتصـادياً، وبالتـالي زادت مـن فقـر الجمـاهير الشـعبية، لأنـهـا تخضـعها للقـانون الرأسـمالي الأساسـي، القـائم علـى الحصـول علـى أقصـى ربـح، وهـي تقـوم

بذلك من خلال شكلين هما:

1ـ استغلال الشركات الاحتكارية، والبنوك الدولية لقوة العمل المحلية.

2ـ صادرات السلع الهائلة التي يستوعبها الوطن.

يتم كل ذلك ضمن سياسة اقتصادية تفرضها الإمبريالية، وتقوم على أساس تخريب القوى المنتجة في مجالات الزراعة والصناعة تحديداً، ليبقى السوق مستورداً لكل السلع تقريباً، مما يؤدي إلى عجز في موازنات «الدول»، ويدفعها إلى طلب المساعدات والاقتراض من جهة، وإلى زيادة الضرائب على الجماهير الفقيرة من جهة أخرى، لأن الناتج القومي يبقى محدوداً ضمن السياسة الاقتصادية هذه، ولأن الضرائب لا تفرض على الفئات المستغلة والناهبة بل تفرض على الطبقات الشعبية.

وكل ذلك يدفع فئات متزايدة من الجماهير إلى أن تعيش حد الفقر المتعارف عليه، ومثال مصر واضح في هذا المجال، حيث أن التقديرات تشير إلى أن نسبة 37% من السكان تعيش تحت مستوى الفقر. يترافق كل ذلك مع ارتباط السوق المحلي بالسوق العالمي، وبالتالي استجلاب ظواهر الأزمة الرأسمالية مع سلعها، ومنها الارتفاع المستمر في أسعار السلع،

والتضخم.

وتـأتي سياسـات الحكومـات، والهادفـة أساسـاً إلـى محاولـة تقليص العجز فـي الموازنـات العامـة، سـواء عن طريـق زيـادة الضرائب، أو عن طريق رفع الدعم عن السلع الأساسية أو عن بعضـها «كـالخبز والأرز والسـكر والشـاي...»، لتفجـر أزمـة شـاملة، تـدفع الجمـاهير إلـى أن تعبـر عـن سـخطها ونقمتهـا بمظاهرات عارمة.

ومـا حـدث فـي تـونس والمغـرب أخيـراً هـو انتفاضـة جماهيريـة شـاملة، فجرتهـا قـرارات الحكومـة برفـع سـعر الخبـز وبعض المـواد الأخـرى. وهـو السـبب نفسـه الـذي أدى إلـى كـل الانتفاضات الأخرى فـي مصر والسودان وتـونس والمغرب فـي السابق. ويبدو أن تزايد السيطرة الإمبريالية سوف يزيدها عنفاً واتساعاً. لأن الجماهير المهزومة سياسياً تـزداد فقـراً، وتضـيق سبل العيش أمامها مع تراجع فرص العمل، وتزايد قسوته.

وإذا كانـت وطـأة الحـدث السياسـي فـي المشـرق العربـي سـوف تبقـى كبيـرة، وتحظـى باهتمـام واسـع، فـإن صـيحات الجماهير يجب أن تحظى باهتمام تستحقه، فهي أساس الحدث السياسي.

2- درس انتفاضة تونس...

شهدت تونس مع الأيام الأخيرة من العام الماضي وبداية هذا العام انتفاضة شاملة عمت كل البلاد. وهي انتفاضة في سلسلة انتفاضات بدأت أواسط السبعينات، (مصر 1977، تونس 1978، المغرب 1981، السودان 1983)، ويبدو أنها سوف تستمر، وأسبابها اقتصادية أساساً، وهي بحق ثورات الخبز، حيث تزايدت الفئات الاجتماعية التي تعيش تحت مستوى الفقر في وطننا العربي الكبير.

إن الإمبريالية تنهب وطننا مباشرة أو عبر الشركات المتعددة الجنسيات، كما تنبهه الفئات الكومبرادورية المرتبطة بالإمبريالية، وتلجأ الفئات الحاكمة، إضافة إلى ما تنبهه لحسابها، إلى تمويل أجهزتها ودوائرها الفاسدة و الباذخة من قوت الشعب، فترفع أسعار الموارد الأساسية، وتزيد الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، كما يقوم البنك الدولي، بمطالبة هذه الدول برفع الدعم عن كل المواد الضرورية، وزيادة أسعارها، ليخلق الأجواء المناسبة «لتوظيف» أمواله ومساعداته، ولفتح المجال أمام شركات النهب العالمية المتعددة الجنسيات.

إن الجماهير الشعبية تسير نحو الفقر المدقع لكي يثري الأثرياء، وتزيد الفئات الاحتكارية العالمية ملياراتها، ولكي

تستخدمها في صناعة أجهزة الدمار والقمع...

وتونس أحد المواقع التي تمتصها الشركات المتعددة الجنسيات، وتثري الفئات الكومبرادورية فيها على حساب الجماهير الشعبية الكادحة.

لقد اتسمت الانتفاضة بعفويتها، وهي السمة العامة لكل الانتفاضات في الوطن العربي. وهذا يدلل على مدى انسحاق الجماهير، وعلى اندفاعها للدفاع عن وجودها. وإذا كان الطابع الاقتصادي المطلبي هو الغالب عليها، فلأن الجماهير الشعبية تفتقد قيادتها، أداتها في النضال السياسي، القوة السياسية التي تبث الوعي السياسي فيها، وتدفعها لخوض معمعان النضال الثوري، عبر فهم مشاكلها الاقتصادية.

إن الوطن العربي بحاجة للقوى السياسية القادرة على الدفاع عن الجماهير الشعبية، وقيادة هذه الجماهير لخوض معمعان النضال السياسي القادر على إسقاط الأنظمة الرجعية، ومواجهة الإمبريالية، أداة الشركات المتعددة الجنسيات، والسعي لإقامة نظام ديمقراطي شعبي موحد. وهذه قضية مطروحة على المناضلين الثوريين...

إن انتفاضة تونس تؤكد ما أكدته الانتفاضات السابقة في مصر وتونس والمغرب والسودان، إن الجماهير مهيأة للثورة.

إنها تقاتل، تهز الأنظمة، وإنها تخوض معمعان النضال.

ومثلت الانتفاضة الجديدة خطوة متقدمة بشمولها وعنفها، رغم غياب القوى المنظمة أو شبه المنظمة.

الجماهير مهيأة للثورة..

والجماهير تخوض معمعان النضال..

هذا هو درس انتفاضة تونس.

3- بعد تونس...
جاء دور المغرب

انتفضت الجماهير الشعبية، ولم تمض أيام معدودة على انتفاضة تونس، والوطن كله يعيش حالة مخاض عسيرة، وإذا كانت الانتفاضة بدأت في تونس بداية هذا العام، وانتقلت للمغرب، فإن مسبباتها قائمة في أكثر من بلد عربي، فإضافة لتونس والمغرب، هناك مصر والسودان، والأردن.

والسبب واضح جليّ، فكلما ازدادت السيطرة الإمبريالية ازداد النهب، وكأن الإمبريالية تقوم اليوم بالدور الذي كانت تقوم به البرجوازية الأوروبية أواسط القرن الماضي: زيادة فقر الفقراء. أليس قانونها واحداً، زيادة تراكم رأس المال، أي زيادة الربح؟

وانتفاضة المغرب اليوم، أخذت سمات انتفاضة تونس التي

حدثت بالأمس القريب. حيث شملت المدن الأساسية، ومناطق واسعة من الريف، وقامت بها الجماهير الشعبية، دون أن تلعب القوى السياسية دوراً مباشراً، حتى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي قادت انتفاضة 21 حزيران 1981، لم تلعب دوراً مباشراً. كما أنها نتجت عن زيادة أسعار السلع الأساسية. وانتهت بنفس الطريقة: تراجع النظام عن خطواته.

ولربما تحصل انتفاضات في مصر أو السودان لتأخذ نفس السمات. فالأزمة تشمل كل الوطن، وتؤشر إلى أن الإمبريالية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية، غدت ليس قوة احتلال خارجي فقط، بل وقوة استغلال داخلي، توظف قدراتها السياسية والمعنوية، وقواها العسكرية، كما توظّف أدواتها في الوطن العربي (الكيان الصهيوني والأنظمة الرجعية العربية) لكي تنهب خيرات الوطن، وتزيد من فقر الجماهير، لتزيد من تراكم رأسمالها. لذلك فالفقراء يزدادون فقراً، والقلة المرتبطة بالإمبريالية تزداد غنى، والوطن يقاد نحو التفتت والخراب.

والمغرب جزء من هذا الوطن، ولذلك فالجماهير الشعبية فيه تسير نحو الفقر المدقع، والقلة تثري. ومن يراقب الوضع يرى ظواهر عديدة تدلّ على ذلك، منها انتشار ظاهرة السكن في المقابر، البغاء، والهروب عن العائلة بسبب العجز عن إعالتها، العجز عن تسديد أسعار الكراء و...الخ. ورغم ذلك

يلجأ النظام إلى إفقار الفقراء، فيخفض العملة، وتخفيض فرص العمل، وتقليص الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وزيادة الرسوم على المنتوجات والخدمات، وإحداث رسم على السفر، وعلى امتحانات البكالوريا، وزيادة ضريبة «التضامن الوطني»، وغيرها، وغيرها...

ولذلك تخوض الجماهير معمعان النضال، دفاعاً عن حياتها ووجودها، وضد القلة المستغلة. وتصب جام غضبها على مظاهر الثراء (السيارات الفارهة، المتاجر الضخمة و...)، وتهز الوضع كله، مطالبة بأن تعيش، أن تعيش فقط.

وما أكدته الانتفاضة يتمثل في جرأة الجماهير رغم القمع الذي تعرضت له، والقتلى الذين سقطوا. لقد هبّت للدفاع عن وجودها فلم يرهبها إطلاق الرصاص، ولا السجون. لقد سقط عنصر الخوف لديها ولم تعد تأبه لكل أجهزة القمع. كما أن تزامنها مع انتفاضة تونس له دلالته الكبيرة، لأنه يؤكد أن الأزمة واحدة، وأن النضالات مترابطة، وأن تحرك الجماهير في موقع يحفزّها في موقع آخر، وأن تصديها لسلطة معيّنة يعطيها الجرأة للتصدي لسلطة أخرى. ثم إنها تدلل على مدى انسحاق الجماهير، وبالتالي تبلور الصراع، وتحدد أقطابه، وبالتالي أيضاً بداية نشاط الجماهير الثوري على طريق إسقاط

القلة المستغلة، وتحقيق الحريات الديمقراطية الحقة.

إن الوضع يسير باتجاه تعمّق الأزمة لأن الإمبريالية تزيد من سيطرتها، وبالتالي نهبها، ولأن القلة المستغلة تزيد من استغلالها. ولأن هذه الدول كلها في أزمة، لذلك تلجأ إلى زيادة الضرائب والرسوم، وتفتح الأسواق مشاعاً للنهب الإمبريالي. ولذلك فإن دور الجماهير سوف يزداد، ولسوف يشمل قطاعات واسعة، ترى أنها لم تعد قادرة على العيش، كما أن أزمة الفئات المستغِلة سوف تتعمّق، كذلك أزمة «الدول». وبالتالي فإن تجربة الجماهير سوف تغتني، وأساليب نضالها سوف تتطور، من النضال السلبي الساعي لتحطيم مظاهر الثراء، إلى السعي لإسقاط الفئات المستغِلة، ومن المظاهرات العفوية، إلى النشاط الثوري المنظم، ومن المظاهرات السلمية، إلى مواجهة عنف الأنظمة بالعنف الثوري، وأن التجربة سوف تخلق القوى القادرة على قيادة الجماهير، وعلى تعبئتها وتطوير وعيها.

ولقد أبرزت انتفاضة المغرب، كما أبرزت انتفاضة تونس، ضعف دور القوى السياسية، وضعف علاقتها بالجماهير، وهذه مشكلة أساسية، «تسقط» القوى السياسية، وتحرم الجماهير من طلائعها.

ولذلك تبقى المهمة الملحة هي بلورة القوى السياسية القادرة على لعب دور ثوري، وقيادة الجماهير على طريق

تحقيق أهدافها. وإذا كانت الأزمة شاملة فإن الحاجة لقوى تطرح القضية القومية بكل أبعادها السياسية والطبقية، قضية ملحة، لكي تستطيع مواجهة الإمبريالية، ناهبة الوطن، والمسيطرة عليه و الداعمة لقوى القمع والاستغلال فيه.

والدرس الأساسي اليوم أيضاً، هو أن الجماهير مستعدة للنضال، مهيأة له، وأن تزايد السيطرة الإمبريالية، يزيد من دورها الثوري، لا العكس.

بعد تونس، جاء دور المعرب...

وبعد المغرب سوف يأتي دور بقعة أخرى، فالوطن يعيش أزمة مستعصية الحل، وحلّها لا يكون إلا بانتفاضة الجماهير، بتنظيمها، وتوحيد قواها...

4- وبعد انتفاضة المغرب...
هل يأتي دور مصر؟

أعلنت جريدة الأهالي لسان حال حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي في مصر، أن الحكومة اتخذت قراراً سرياً يوم 83/12/7 بإلغاء الدعم عن «كافة السلع والخدمات». وكان مشروع الخطة الخمسية قد اعتمد مبلغ 2000 مليون جنيه (الدولار = 120 قرش) لهذا الغرض.

ومن المعروف أن انتفاضة 9/18 يناير (كانون الثاني)

1977، حدثت بعد رفع الدعم عن بعض السلع الذي كان يبلغ 270 مليون جنيه، مع زيادة في الأسعار بلغت 500 مليون جنيه.

وسوف يبدأ تطبيق القرار تدريجياً، بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب. وسوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخبز، وكافة المواد التموينية الأساسية، والبنزين والكهرباء والملابس الشعبية. فهل يفجّر القرار أزمة جديدة، ويقود إلى انتفاضة عارمة؟!

إن إلغاء الدعم، وهو السبب الأساسي لانتفاضة 18 و19 كانون الثاني 1977، وانتفاضة 26 كانون الثاني1978 وأول كانون الثاني 1984 في تونس، و21 حزيران 1981، و17 كانون الثاني 1984 في المغرب، سوف يضيف أعباء جديدة على الفئات الفقيرة. ومن المعروف أن هناك 37% من السكان يعيشون تحت مستوى الفقر.

إن النظام المصري مضطر لإلغاء الدعم لسببين، الأول: طلب البنك الدولي الذي يقدم القروض والمساعدات الهامة. والثاني العجز المتزايد في الموازنة. وهذا يعني زيادة فقر الفقراء. ولذلك فإن الانتفاضات قادمة.

5 ـ القروض كحل لأزمة الفقر

بعد شهرين من أحداث تونس، وشهر ونصف من أحداث المغرب، لازالت آثار الانتفاضة الجماهيرية واضحة. وهي واضحة على أصعدة ثلاثة، على العيد الديمقراطي: حيث اعتقل أكثر من 120 شخصاً في المغرب، وعدد لم يحدد في تونس.ولقد عمد النظام المغربي، لمحاكمة المعتقلين، وأصدر أحاكاً قاسية على عدد منهم، وصلت إلى خمس سنوات مع غرامات مالية كبيرة. والمعتقلون ينتمي معظمهم لأحزاب المعارضة، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، حزب التقدم والاشتراكية... كما عمد النظام إلى إغلاق أربعة مجلات فكرية وأدبية، وإلى توقيف جريدة البيان عن الصدور، وهي الجريدة الناطقة باسم حزب التقدم والاشتراكية، وإلى مراقبة بقية صحف المعارضة «أنوال والاتحاد الاشتراكي».

وفي تونس أقدم النظام على شق الاتحاد العام التونسي للشعب، بتشكيل اتحاد مواز. وعلى الصعيد الاقتصادي لم يتراجع النظام التونسي عن رفع أسعار المواد الأساسية، حيث قرّر زيادة الأسعار بين 10 إلى 15%، وكان قبلاً رفعها بنسبة 140%.

أما على صعيد الدعم الخارجي، فلقد نشطت المفاوضات الاقتصادية مع الخارج، فزار وزير التعاون والتنمية الفرنسي تونس ووقع ثلاث اتفاقات اقتصادية تهدف إلى تقديم مساعدة غذائية ومالية قيمتها 560 مليون فرنك، منها 40 مليون فرنك لشراء 40 ألف طن من القمح، و400 مليون فرنك كقرض بشروط ميسرة لشراء مواد غذائية من فرنسا، و120 مليون فرنك كقرض لصالح ميزان المدفوعات.

وزار كاتب الدولة للزراعة الأمريكي جون بلوك المغرب، ووقع اتفاقاً لكي تمول أمريكا مشتريات المغرب من الحبوب الأمريكية لهذه السنة، والمبلغ هو 35 مليون دولار، لشراء 1.78 مليون قنطار من القمح. كما أن الولايات المتحدة سوف تقدم قرضاً للمغرب قيمته 344 مليون دولار.

وهذا يوضح أن الأسباب التي قادت إلى انتفاضات تونس والمغرب لازالت قائمة، لأن سياسات الأنظمة لازالت كما هي لم تتغير، والقائمة على الاقتراض الخارجي، وتخطي عجز الموازنات على حساب الجماهير الشعبية، ثم حين تعبر الجماهير عن سخطها تزيد الأنظمة من قمعها، وتضيق على الحريات المحدودة الممنوحة.

الأزمة باقية، وسياسات معالجتها تزيدها استفحالاً، لذلك

فالانتفاضات قادمة...

6- البعد العربي
في الانتفاضة السودانية

ما هي دلالات الانتفاضة السودانية عربياً؟

هل مثلت حدثاً معزولاً عن سباق التطور العام في الوطن العربي؟ لقد جرت مناقشة ما حدث في السودان من منطلق داخلي محض، ولم يجر التطرق لعلاقتها بسياق التطور العربي العام. وهذا ما عزز كونها حدثاً معزولاً. لاشك أن الذي حدث جاء نتيجة أزمة عميقة عصفت بالمجتمع السوداني، إلى الحد الذي جعل بقاء جعفر النميري مستحيلاً، ولهذا جرت إزاحته. وكانت المطالب الشعبية واضحة إلى الحد الذي كان مستحيلاً إبقاء البنية السياسية التي أوجدها النميري، ولهذا أطيح به، ووافق «الإنقلابيون» على عودة الحكم المدني، والسماح بالنشاط السياسي. لكن لاشك أيضاً أن ما جرى مرتبط بسياق حركة المجتمع العربي عموماً.

فالهام في الانتفاضة السودانية أنها تأتي في إطار الإنفجارات التي تعيشها «الدول» العربية الواحدة بعد الأخرى، وخصوصاً «الدول» العربية في إفريقيا، وهي دورة بدأت في مصر عام 1977 وامتدت إلى تونس عام 1978، ثم السودان

عام 1979 والمغرب عام 1981 والسودان عام 1983 وتونس 1983 وبداية عام 1984، ثم المغرب ومصر عام 1984، والسودان في أوائل عام 1985. وربما تعود إلى مصر وتونس والمغرب وقد تصيب الجزائر. ولكن قد تمتد إلى المشرق العربي أيضاً رغم تأثير «الدولارات النفطية» من جهة، و الصراعات السياسية التي تغطي الصراع الاجتماعي، وتحديداً الصراع مع الكيان الصهيوني، من جهة ثانية. ثم الصراعات الطائفية و الاثنية من جهة ثالثة. فالأوضاع الاقتصادية متأزمة في أكثر من دولة من «دول» المشرق العربي.

وأسباب هذه الإنفجارات واحدة. وربما كانت غير واضحة لبعض القطاعات الشعبية، لكنها واضحة عند الدراسة الدقيقة للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التي تعيشها هذه «الدول».

فقد ارتبطت بتزايد السيطرة الإمبريالية الأميركية وازدياد حدة التبعية للسوق الإمبريالية، من جهة، وتنامي شره الفئة الطفيلية الحاكمة من جهة أخرى. مما سرّع في انهيار الاقتصاد المحلي عموماً، وحوّل البلد إلى سوق مستورد للسلع الأجنبية بأسعارها الدولية المرتفعة، فتناقص الدخل المحلي، وهرب جزء هام منه إلى الخارج، بسبب أرباح الشركات متعددة الجنسيات من جهة، وعجز الميزان التجاري لمصلحة الاستيراد

من جهة أخرى، وتهريب الرأسماليين المحليين أموالهم إلى البنوك الأجنبية من جهة ثالثة. ولهذا يزداد فقر الفقراء وتنعم قلة بجزء هام من الناتج المحلي يصل إلى أكثر من نصفه، وتنهب الشركات متعددة الجنسيات ما يحلو لها. فلا يكون هناك مناص من الانفجار، لأن الجماهير لا تستطيع العيش وفق الوضع الذي كانت عليه، حيث يؤدي النهب الاقتصادي إلى مستوى يجعل فئات اجتماعية واسعة تعيش دون مستوى الفقر المتعارف عليه، فلا تستطيع الحصول على ضروريات الحياة.

ومن يدرس الأرقام الاقتصادية الرسمية وليس الأرقام الحقيقة فقط، يلاحظ عمق الأزمة. والسودان مثل واضح في هذه المجال، حيث بلغت الديون المترتبة عليه تسعة مليارات دولار، مما رفع عبء خدمة الدين مقارناً بصادرات البلاد من السلع والخدمات من 12% عام 1973 إلى 100% عام 1983 حسب تقديرات البنك الدولي. كما تراجعت الصادرات بين عامي 72 و73 وعامي 81 و1982 بنسبة 50% بسبب تقلص حجم صادرات السودان من القطن عام 83/82 إلى حوالي 15% فقط من حجمها قبل عشر سنوات، بينما تراجعت قيمة الواردات بنسبة 8% فقط من حجمها قبل عشر سنوات وبلغت 1.3 مليار دولار «82، 83». كما تراجع نمو الكتلة النقدية ولم تنخفض

نسبة التضخم إلا بشكل محدود. ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لدخل الفرد 0.4%. وكان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 6.3% والتضخم 15.2%. وأدى هذا النمو إلى تزايد حالات الفقر المدقع، خصوصاً مع موجات الجفاف التي أصابت السودان، مما أدى إلى حدوث مجاعة هددت حياة 11.5 مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان السودان «عدد السكان 20.3 مليون شخص عام 1983».

وحالة بعض الدول العربية الأخرى ليس أفضل، وقد تكون أكثر سوءاً.

ولهذا لا تستطيع الجماهير العيش، فتهتز عروض، ويسقط رؤساء. وإن كان التغيير لا يؤدي إلى حل جذري للأزمة، ولذلك أسبابه وأولها غياب القوى السياسية الثورية القادرة على توظيف انتفاضات الجماهير و تحرّكاتها، و انفجاراتها العنيفة لمصلحة حل جذري ينهي الفئة الحاكمة ويسقط كل أفكارها وخططها ورموزها، وخططها الاقتصادي، ويقيم سلطة ثورية جديدة.

إن ازدياد الإرتباط بالإمبريالية الأميركية يؤدي إلى تزايد النهب الاقتصادي، مما يزيد من فقر الجماهير الشعبية ومن

سحقها، إلى الحد الذي لا تعود تستطيع البقاء خامدة هامدة، قانعة بقدرها ومصيرها.

وإذا كانت الانتفاضات متفرقة الآن، تجري مرة في مصر، وأخرى في تونس، أو المغرب أو السودان، فإن تزايد النهب الإمبريالي سوف يؤدي إلى أن يحدث ترابط معين بين انتفاضة وأخرى، وإن وحدة «الهم» ووحدة الظرف المعاشي سوف توحد هموم الفقراء العرب. ولهذا ليس مستغرباً أن تحدث انتفاضة في بلد تفضي إلى انتفاضات في أقطار أخرى. وعندها لن يكون مصير الأنظمة الحاكمة سهلاً، ولن يكون التغيير المحدود ممكناً.

إن الوطن العربي يسير نحو الانفجار، ولن تفيد النصائح الأميركية في منع ذلك، كما لن تفيد كل الصراعات الهامشية التي تفجرها الولايات المتحدة وعملاؤها. فما دامت الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات تسعى للنهب فإنها تستثير جماهير واسعة ضدها، هذا هو قانون الرأسمالية الأساسي، هذه الرأسمالية التي توجد حفار قبرها.

لكن، ولكي تستطيع الجماهير العربية تحقيق أهدافها الثورية، ولكي توحد نشاطها الثوري، وتطور الصراع من انتفاضات عفوية - مؤقتة إلى ثورة شاملة، من الضروري

السؤال عن دور القوى الثورية، الأحزاب المعبرة عن مطامح هذه الجماهير. ولهذا من الضروري أن نولي الحركة السياسية اهتماماً يمكننا من تكوين قوة قادرة على أن تلعب دوراً ريادياً. فالثورة بحاجة للاستراتيجية والقوة القادرة على تحقيقها، وهذا هو ما ينقصنا بالضبط.

إن الوطن العربي مقبل على نهضة جديدة، وعلينا أن نعد القوى القادرة على تحويل الانتفاضات إلى ثورة شاملة، تسقط كل القوى التي تحاول شدنا إلى الوراء، وتحدث التغيير المطلوب لتحقيق وحدة الوطن العربي وتحرره، من خلال هزيمة الإمبريالية الأميركية أساساً، وأدواتها الرئيسية والثانوية وعلى رأسها الكيان الصهيوني وكل القوى الرجعية الحاكمة والمعدة للحكم وغير الحاكمة.

7- حالة الإفقار المطلق هي سبب الانتفاضة والأزمة هي في الحركة السياسة

ماذا تعني الانتفاضة التي حدثت في مصر؟ وما هي المعاني التي تطرحها؟ ولماذا انتهت دون تحقيق شيء ملموس؟

لاشك أن مصر عاشت أحداثاً كبيرة، خلال السنوات العشر الماضية، هزت أركان السلطة، وطرحت عدداً من الأسئلة الهامة، فلماذا تخوض الجماهير معمعان النضال الثوري ضد النظام؟ ولماذا تفشل في تحقيق أهدافها؟ فقد خاضت الجماهير في مصر، نضالاً بطولياً، في 18 و19 يناير من عام 1977، شمل مختلف القطاعات، وأربك النظام، ثم شهدت في عام 1984 انتفاضة كفر الدوار، الانتفاضة العمالية التي طالبت بتحسين أوضاع الطبقة العاملة. وهي اليوم تشهد انتفاضة جهاز الأمن المركزي (1986). وحسب معلومات وزير الداخلية، فإن سبعة عشر ألفاً من المجندين شارك في الانتفاضة. هذا إضافة لوسائل الاحتجاج المختلفة، التي ظهرت في الأوساط المختلفة.

إن هذه الصورة تطرح سؤالاً محدداً، وهو لماذا تحدث هذه الانتفاضات و التحرّكات؟ ولماذا بهذا الشكل العنيف؟ إن حدوث هذه الانتفاضات و التحرّكات يظهر أن هناك ظروفاً تجعل من كل مشكلة جديدة، مهما كانت صغيرة، شرارة تؤدي إلى حدوث انفجار كبير. وغالباً ما كان السبب المباشر هو رفع الدعم عن السلع، وبالتالي زيادة أسعار بعض المواد الأساسية، وخصوصاً الخبز. ولاشك أن الحدث الآني المباشر، الذي يؤدي إلى الانفجار، ليس كل شيء، بل إنه «النقطة» التي توجد حالة انتقال من وضع إلى وضع.

فما هو الوضع الذي يجعل الحدث الصغير العابر حدثاً كبيراً، ويجعل الشرارة تحدث الإنفجار؟

إن مصر تعيش أكثر من مشكلة معقدة، منها مشكلة النظام السياسي وبتوجهاته الخارجية، حيث تشعر فئات متزايدة من الجماهير بالحاجة للتحرر السياسي العام، أي بالحاجة لنظام ديمقراطي، وليس لواجهة ديمقراطية هدفها امتصاص غضبة الجماهير، كما هو حاصل الآن. كما تشعر بعبء العلاقة التي أقامها النظام مع الكيان الصهيوني في إطار اتفاقيات كمب ديفيد. وكذلك بعبء علاقة التبعية للولايات المتحدة. لكن المشكلة الأكثر عمقاً التي تؤثر على الأقسام الواسعة من

الجماهير هي الأزمة الاقتصادية التي تعيشها مصر، الناتجة عن خيار الفئات الحاكمة، الذي كرس انفتاح مصر لنهب الشركات الاحتكارية العالمية، من خلال سياسة «ليبرالية» تنطلق من إضعاف دور الدولة الاقتصادي، لمصلحة القطاع الخاص، مما فاقم من فقر الجماهير، إلى حد كبير.

وجاء فقر الجماهير المتزايد، من عدد من العوامل الهامة، منها تحيز السلطة لكبار الرأسماليين والتجار، خصوصاً بسبب وجود هيكل ضريبي متحيز ضد الفئات محدودة الدخل (د. جنات السمالوطي، بحث مقدم للمؤتمر العاشر للاقتصاديين المصريين، الأهرام الاقتصادي، العدد 880، 85/12/25، ص32)، ولكن من خلال الحفاظ على مستوى الأجور دون تحقيق زيادة تواكب ارتفاع الأسعار. فقد ازدادت إيرادات الدولة من الضرائب من 499 مليون جنيه سنة 1974 إلى 3227 مليون جنيه سنة 1979، أي بنسبة 647%. وازدادت أسعار المواد الغذائية عام 1981 قياساً إلى عام 1975، بنسبة 224%، وعام 1982 قياساً إلى نفس العام بنسبة 256%، وعام 1983 بنسبة 305.7%، والوقود والإضاءة بنسبة 133% سنة 1981 و140% سنة 1982، والملابس والأقمشة بنسبة 226% سنة 1981، و257% سنة 1982، والمسكن

ومستلزماته، بنسبة 107% سنة 1981، و107% سنة 1982.

أدى هذا الوضع إلى تزايد حالة الإفقار المطلق التي تعيشها قطاعات واسعة من الجماهير، خصوصاً أن التضخم الذي بلغ نسباً مرتفعة، بسبب انعكاس حالة التضخم العالمية، وأساساً بسبب عجز الميزانية في الدولة، هذا العجز الذي يدفع الفئات الحاكمة إلى تغطيته من خلال طبع العملة دون رصيد، مما غيّر من سعر الجنيه مقابل الدولار من 40 قرشاً للدولار الواحد، إلى 170 قرشاً. إن التضخم أدى إلى تناقص القيمة الفعلية للأجور.

وإذا كانت الإحصاءات العالمية تقول أن نصيب الفرد من الناتج المحلي بلغ 643 دولار سنة 1980، و766 دولار سنة 1982، و858 دولار سنة 1984. فإن الدراسات الجادة تشير إلى غير ذلك، بل إنها تظهر عمق المأساة. فإن 44% من الأسر تحصل على 20% من الناتج المحلي، وإذا أردنا توضيح ذلك بالأرقام، فإن متوسط دخل الفرد يبلغ 224 جنيه سنوياً، على أساس أن الناتج الإجمالي لسنة 83/82 هو 22562 مليون جنيه، ثم إن أدنى 57% من الأسر تحصل على 32% من الناتج، أي أن متوسط دخل الفرد، هو 276 جنيه، وأن أدنى 71% من الأسر تحصل على 46% من الناتج، أي أن متوسط دخل الفرد، هو 318 جنيه.

إن 44% من الأسر يبلغ الدخل الشهري فيها 93.5 جنيه، و13% من الأسر يبلغ الدخل الشهري فيها 189 جنيه، و14% من الأسر، 202 جنيه، على أساس أن الأسرة مكونة من خمسة أشخاص فقط، مع أن عدد أفراد الأسر الشعبية أكثر من ذلك.

ويخلق هذا الوضع حالة من الفقر تجعل الجماهير الشعبية تقصر مصروفها على الحاجات الضرورية التي تحتاجها لتتمكن من تجديد حياتها. ويصبح كل اختلال في الأسعار، أو تدهور في سعر الجنيه، عبئاً لا يمكن تحمله. فتأتي أحداث معينة مثل تخفيض الدعم عن السلع، وبالتالي ارتفاع أسعارها، لتنقل قطاعات واسعة من الجماهير، وبنسب مختلفة، من حالة القدرة على العيش التي تسمح بتجديد الحياة فقط، أي دون رفاه، إلى عدم القدرة على ذلك، أي إلى وضع هو أشبه بالموت. وعندها يكون الاحتجاج الصاخب مسألة طبيعية تقوم بها الجماهير من دون حساب لعواقبها.

وإذا كانت الأحداث التي قام بها المجندون في الأمن المركزي ناتجة عن قضية أخرى، وهي قضية تمديد الخدمة لمدة عام، فإن الذي هيأ لذلك هو الوضع الاقتصادي ذاته، الذي جعل المتظاهرين يرددون هتافات ضد السياسات الاقتصادية والمعيشية للدولة، وأن يهاجموا مخازن الأغذية، وأن يرفعوا الشعارات حول الأوضاع الاقتصادية المتردية، وحول النقص

في المواد الغذائية (السفير 86/2/28). لكن انعكاس الأزمة أصاب هذه المرة قوّات الأمن المركزي، كما أصاب في المرة السابقة، عمال كفر الدوار، لهذا بقيت الأحداث موضعية، ولم تشمل الجماهير المصرية كلها، وهذه نقطة من نقاط ضعفها.

إن الظروف الاقتصادية في مصر، تنذر بانفجارات كبيرة، لأن حالة الفقر المطلق بلغت ذروتها، بفعل سياسية النهب التي تتبعها الشركات الاحتكارية الإمبريالية، والفئات الحاكمة التي ترتبط بها، وتنفذ سياساتها، والتي تمررها من خلال البنك الدولي. وهذه الظروف هي التي جعلت النظام يتلكأ في رفع الدعم عن السلع، ثم يرفعها تدريجياً، وبأشكال ملتوية، رغم المطالبة المتكررة من قبل البنك الدولي.

باختصار، لقد قادت السياسة الاقتصادية التي بدأها السادات، والمسماة بسياسة الانفتاح الاقتصادي، إلى إفقار الجماهير. وها هي الجماهير ترد على الحالة التي وصلت إليها.

لكن النتيجة كانت في الماضي ولازالت، هي الفشل، فلماذا الفشل؟

إن الجواب يتعلق بقدرة الحركة السياسية، لأن الجماهير بحاجة دائماً للقوة التي تحدد لها الأهداف العامة للنضال، والتي تقودها نحو الانتصار. فلا تكفي الغضبة ضد الفقر، ولا المطالبة بتحسين الأوضاع المعاشية، بل المطلوب، لتحقيق ذلك، تغيير السياسة الاقتصادية كلها، وبالتالي تغيير الفئات الحاكمة. وهذا

هو دور الحركة السياسية، فما هي أزمتها؟ هذا ما يحتاج إلى جواب، لكن يمكن التأكيد أن الوضع الذي تعيشه مصر يحتاج إلى قوى من نمط جديد، قوى مكافحة، تخوض معمعان النضال ولا تحسب حساب المكاسب الخاصة، بل يكون هدفها الأساسي تحقيق التغيير الذي يخرج الجماهير من أزمة الجوع والفقر، ويضعها على أعتاب مرحلة جديدة.

8- مصر:
الواقع يشير إلى انتفاضة قادمة

مصر تنتظر انفجاراً جديداً(*). هذا ما تشير إليه الأوضاع العامة التي تعيشها. فمنذ ابتدأت سياسة الانفتاح التي كانت تعني التحاق الطبقة الحاكمة بالإمبريالية، وتبعيتها لها، والأزمة الاقتصادية آخذة في التفاقم. لقد أدت سياسات الطبقة الحاكمة في المجال الاقتصادي أولاً، إلى تفاقم الصراع الطبقي، حيث ازداد غنى أقلية ضئيلة هي الطبقة الحاكمة التي تشير كل الإحصاءات على أنها لا تتجاوز الـ5% من عدد السكان، بينما تفاقم فقر الأغلبية، وغدت تعيش في حالة صعبة، حيث أصبح أي قرار من قبل السلطة الحاكمة بشأن رفع أسعار السلع والخدمات يعني لها الكثير، لأنه قد يؤدي إلى دمارها. لهذا أخذت ترقب السياسات الحكومية، كما أخذت تظهر احتجاجاتها

(*) 1988.

بأشكال مختلفة، خصوصاً وأن زيادات الأسعار غير مرتبطة بزيادة في الأجور.

هذا الوضع هو الذي جعل الجماهير المصرية تقوم بانتفاضات متتالية منذ يناير 1977، كما جعل الطبقة العاملة المصرية تطور من نضالاتها طيلة السنوات الأربع الماضية، فتقوم بعدد كبير من الإضرابات، والاحتجاجات.

ومصر، بعد ذلك، تنتظر انفجاراً جديداً، لأن الأزمة العامة باتت تتعمق. حيث تسارع نهب الطبقة الحاكمة، كما أدت التبعية للنظام الإمبريالي إلى اتساع مشكلات مصر الاقتصادية. فإذا كان النهب الإمبريالي الذي يمارس من خلال الشركات الاحتكارية يسرق جزءاً هاماً من الناتج المحلي، وبالتالي يؤدي إلى خروج جزء كبير من الرأسمال المحلي إلى المركز الإمبريالي، فإن القيود التي يفرضها هذا النظام الإمبريالي، ونعني قيود الديون، غدت وسيلة أخرى لتعميق التبعية، وتسارع نهب هذه الشركات الاحتكارية للناتج المحلي، وبالتالي إلى تفاقم حالة الفقر التي تعيشها الجماهير. ولاشك أن الأشهر القادمة تحمل مفاجآت كثيرة، لأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهما المصدر الأساسي لمديونية مصر، يضغطان من أجل أن ترفع الحكومة الدعم عن كل السلع لكي يسود القانون الرأسمالي تماماً، وهو القاضي بأن يصبح سعر السلعة حسب «كلفتها» في البلد المنتج، بغض النظر عن فارق الدخل بين

هذا البلد والبلد المستهلك. أما الطبقة الحاكمة فإنها لا تجرؤ على الإقدام على هذه الخطوة دون دراسة وحساب لرد فعل الجماهير، لهذا تعثرت المفاوضات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فترة من الزمن. لكن الطبقة الحاكمة لا تستطيع إلا أن تتكيف مع متطلبات النظام الإمبريالي مادامت اختارت الارتباط به. لهذا، ورغم «اعتراضاتها» ومطالبتها بالتريث، وسعيها من أجل تأجيل رفع الدعم عن السلع، فقد أخذت ترفع السلع بشكل تدريجي كي لا تتكرر تجربة 18 و19 يناير 1977. لكن الأمور بلغت مرحلة حاسمة لأن ديون مصر فاقت أي تصور، حيث بلغت حسب بعض الإحصاءات حوالي 50 مليار دولار.

ومن المفترض أن تسدد السلطة مبلغ 4 مليارات دولار يحين موعد تسديدها في شهر تموز 1988. لكنها تسعى من أجل إعادة جدولتها.

وفي هذا الإطار أصبحت مسألة زيادات الأسعار محققة، فقد ارتفعت أسعار الأدوية والأجهزة الكهربائية، بنسبة 25%، وأسعار النقل بنسبة 20- 30%، كما ارتفع سعر البنزين. الأمر الذي سينعكس على مجالات أخرى. ومن المتوقع ارتفاع أسعار السجائر، المياه الغازية، ومواد البناء. والأهم أن الاتفاقات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تفرض رفع الدعم عن الخبز في فترة قريبة، ارتبطت ببداية الخطة الحكومية الجديدة.

لقد أصبحت مسألة رفع الدعم عن كل السلع وتركها لسعر

السوق مسألة محققة. ومهما كانت نسبة زيادة الأجور، التي قد تلجأ إليها السلطة، فإن قدرة الجماهير على التحمل باتت معدومة، مما يعني قرب حدوث انفجار كبير. ولاشك أن تطور النشاط الجماهيري خلال السنوات الثلاث الماضية، وعمق الأزمة الاقتصادية يؤشران على مدى عظم الانفجار، في عصر، هو عصر الانتفاضات الجماهيرية.

الفصل

الثاني:

النهب الإمبريالي

يؤدي إلى حالة الإفقار المطلق

1)مثال السودان

ما جرى في السودان مؤخراً، يؤشر إلى قضية هامة. فالانتفاضة الشعبية التي هزت نظام نميري وأدت إلى حدوث انقلاب عسكري، حاول (ويحاول) امتصاص غضبة الجماهير، هذه الانتفاضة تؤشر إلى أزمة مستحكمة في المجتمع السوداني، لكنها تشير أيضاً إلى قضية تعيشها جماهير الوطن العربي في العديد من الدول القائمة، وهي مسألة إفقار الجماهير.. هذه المسألة التي تقود إلى الانتفاضة، التي باتت تحدث بشكل دوري عادة، حيث تخرج الجماهير الشعبية عن حالة ركود عاشتها سنوات، لتهز أنظمة ترسخت، وبدت مستقرة، ولتطرح مسألة السلطة الحاكمة ونهجها على بساط البحث.

إن سقوط النميري جاء بفعل انتفاضة شعبية عارمة، حركتها أزمة اقتصادية عميقة، تخمرت خلال أكثر من خمسة عشر عاماً، هي فترة حكمه ، وهي الفترة التي طبق فيها سياساته القائمة على أساس «الانفتاح الاقتصادي»، والاعتماد على مساعدات وقروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والولايات المتحدة. هذه السياسات قادت إلى أن يقف السودان

«على عتبة منعطف اقتصادي دقيق» حسب تعبير تقرير البنك الدولي.

والقضية الأهم في هذا المجال، أن حالة السودان ليست فريدة، ولا مختلفة عن معظم الدول العربية، بل إنها مثال لأكثر من دولة عربية أساسية، منها مصر، تونس، المغرب، وموريتانيا وربما الجزائر والأردن واليمن الشمالي، وقد تطال كل الدول العربية غير النفطية ونصف النفطية. من هنا كان ضرورياً معالجة جوهر المشكلة، ما هو جوهر المشكلة؟ يمكننا تلخيصها في مسألتين هما: بطء النمو الداخلي، أو قد يكون الأدق الحديث عن انعدام النمو، بسبب تحويل المجتمع من مجتمع ينتج السلع الضرورية لمعيشة الجماهير إلى مجتمع مستهلك، أي باختصار محدودية الدخل المجلي ومحدودية نموه. والمسألة الأخرى هي النهب الإمبريالي الذي يؤدي إلى خروج جزء هام من الدخل المحلي إلى المراكز الإمبريالية عبر قنوات مختلفة، منها اختلال الميزان التجاري لمصلحة الواردات، وفتح البلد لاستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية والشركات متعددة الجنسية. أيضاً من خلال تهريب الفئات الطفيلية الحاكمة لثرواتها التي نهبتها.

وبذلك يتزايد عدد السكان بشكل متسارع - وهي سمة

النمو السكاني في الوطن العربي، حيث يتضاعف عدد السكان كل ربع قرن تقريباً - بينما لا ينمو الدخل المحلي بما يوفر مستوى معيشة موازٍ لما كان قبل سنة أو عشر. وتزيد من حدة المشكلة تزايد وتيرة التبعية للسوق الإمبريالي، وتزايد شره الفئات الحاكمة، فتستحوذ على جزء هام من الدخل المحلي، مما يفرض تناقص حصة السكان من الدخل المحلي تناقصاً متسارعاً يؤدي حتماً على إفقار الجماهير إفقاراً مطلقاً يصل إلى حد الموت جوعاً. عندها لا يكون ممكناً بقاء الجماهير راكدة، خانعة، لأنها لم تعد تستطيع العيش.

هذا ما حدث في مصر عام 1977، وتونس عام 1978، والسودان عام 1979، والمغرب عام 1981، والسودان عام 1983، ثم تونس والمغرب ومصر عام 1984، ومن ثم السودان عام 1985.

ولعل الوضع ينذر بانفجارات جديدة، في تونس والمغرب، ومصر، وأيضاً الجزائر، وربما الأردن. وبوادر ذلك واضحة في تونس والجزائر.

والمشكلة في ذلك هي السياسة التي يتبعها النظام الحاكم، خصوصاً في المجال الاقتصادي. فمثلاً أكد تقرير البنك الدولي أن مشكلة السودان نابعة من - التوجه غير المناسب - لسياسة البلاد الاقتصادية. والكلام صحيح بشكل مجرد، فالمشكلة فعلاً

فـي التوجـه غيـر المناسـب فـي المجـال الاقتصـادي، النـابع مـن مصلحة الفئات الحاكمـة، هـذه الفئـات التـي اغتنـت فجـأة، بسبب الدور الذي لعبته في العملية الاقتصادية، حيث عملت بالسمسرة والرشـوة. ولـهـذا شـجعت الاسـتيراد لأنـه مجـال السمسـرة والرشوة، وضربت كل تطور إنتاجي محلي ففتحت البلاد مشـاعاً لنـهبهـا، وأساسـاً لنـهب الشركات الاحتكاريـة متعددة الجنسيات. هذه الشركات التي تنـهب دون حسـاب، ودون أن تحسب حسـاباً لفقر الجماهير، أو لمصيرها.

إن سيطرة فئـة تسـعى لأن تكوّن ثـروة كبيـرة يـدفعها إلـى تكييف الاقتصاد المحلي بما يخدم هذا الهدف. ولمـا كانـت ليسـت من البرجوازية القادرة على بنـاء اقتصاد يحقق لها أرباحـاً فإنـهـا تلجأ إلى أن تكون وسيطة، تعمل في تسويق السلع المنتجـة من قبل الشركات متعددة الجنسية، لكي تقتص عمولـة ـ أو سمسرة ـ، لكـي تنـهب الجمـاهير الشـعبية مـن خـلال بيـع السـلع بالسـوق المحلـي ـ وغالبـاً فـي السوق السـوداء ـ بأسـعار مرتفعـة، لـهذا تستفيد مـن سيطرتـها علـى جهـاز الدولـة لإصدار قـوانين تـدعم الاستيراد وتسهله. لكنـها أيضـاً تعمل على تحطيم وسـائل الإنتـاج المحليـة، سـواء الصنـاعات التـي بنيـت خـلال قـرن مـن الزمـان،

وهي صناعات ثانوية في كل الأحوال، أو الريف كمنتج للمواد الزراعية الأساسية.

إن هذه العملية تؤدي إلى حدوث عملية معقدة تطيح بالدخل المحلي العام، وبالتالي بنصيب الفرد منه.

فأولاً: تؤدي السياسة الاقتصادية التي تتبعها هذه الفئة إلى تناقص نمو الدخل المحلي تناقصاً شديداً، وحتى إلى تناقص قيمته، أي إلى نمو سلبي في قيمة الدخل المحلي.

وثانياً: نهب الشركات متعددة الجنسيات من خلال بيع سلعها بأسعار مرتفعة في السوق المحلي، مما يؤدي إلى خروج جزء هام من الدخل المحلي، من خلال العجز في الميزان التجاري، كما من خلال الأرباح التي تحققها هذه الشركات، من الامتيازات التي تحصل عليها لعملها في الوطن.

وثالثاً: النهب الذي تمارسه الفئات الحاكمة من خلال التحكم بأسعار السلع، وبيعها بأسعار باهظة.

ورابعاً: نهب الدولة ـ السلطة الحاكمة ـ المفروض من خلال الضرائب على الأموال والأفراد والسلع.

لهذا يبقى جزء ضئيل من الدخل المحلي، الذي هو ضئيل بالأصل، يوزع على الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية،

مما يجعلها، مع تزايد النهب الإمبريالي، والنهب المحلي، غير قادرة على العيش، حتى تصل فئات واسعة منها إلى ما دون مستوى الفقر العالمي ودونه بكثير.

والسودان مثل على كل ذلك.

فقد كان الدخل المحلي العام سنة 1981 يساوي 7994 مليون دولار، حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1981، الصادر عن جامعة الدول العربية. والميزان التجاري لعام 1984، حيث بلغت الواردات 1.3 مليار دولار، والصادرات 732 مليون دولار، ليكون العجز568 مليون دولار. وبلغ الدين الخارجي 9مليار دولار، بلغت فوائده نسبة 100% مقارنة مع صادرات السلع والخدمات. وإيرادات الدولة لعام 1981 بلغت 1889 مليون دولار. وكذلك توزيع الدخل لعام 1969 حيث حصل إلى 20% على 48.1% من الدخل. فإذا أجرينا حساباً، على ضوء ما تقدم، لدراسة ما يبقى من الدخل المحلي تستفيد منه الجماهير الشعبية وصلنا إلى تحديد حالة الإفقار المطلق التي تحدثنا عنها. ورغم أن الأرقام مأخوذة من سنوات مختلفة، إلا أن ما جعلنا نفعل ذلك، هو نقص الأرقام للسنوات الأخيرة رغم أن التغييرات فيها سلبية. بمعنى أن إيرادات الدولة زادت بسبب حاجة الدولة للإنفاق المتزايد، وأن الانقسام الطبقي من

خلال ارتفاع تفاوت الدخل ازداد حدة، حيث من المؤكد أن الـ20% ذات الدخل الأعلى حصلت على أكثر من 48.1% من إجمالي الدخل المحلي، بينما لم يزد الدخل المحلي الإجمالي إلا بشكل محدود، وربما تناقص (وهو الاحتمال الأغلب على ضوء دراسة نمو الدخل في السنوات العشر السابقة).

ولقد عمدنا إلى استخدام هذه الأبواب (إيرادات الدولة، الميزان التجاري، توزيع الدخل...) لكي نعرف حجم الباقي من الدخل المحلي، الذي تستفيد منه الجماهير الشعبية لأن إيرادات الدولة تؤخذ من الرسوم والضرائب التي تفرض على الجماهير الشعبية عموماً، بينما تتهرب الفئات الكومبرادورية والموسرة من دفعها، وكذلك تؤخذ من القطاع العام إذا كان يربح، وإنتاجه يحسب من ضمن الدخل القومي عادة. أم العجز في الميزان التجاري، فيعتبر (هروب) جزء من الدخل المحلي للخارج. ولقد استثنينا حجم أرباح الشركات في البلد، لعدم توفر الأرقام.

ومما يزيد من المشكلة أن نفقات الدولة تزيد عن إيراداتها وتصل إلى 2826 عام 1981، أي 34.1 بالمئة من الدخل المحلي الإجمالي، إضافة إلى أن خدمة الدين العام تساوي مجمل الصادرات.

إن التدقيق في الأرقام السابقة يوضح أن فروقاً طبقية

واسعة تنخر بنية المجتمع، وإذا كنا لا نستطيع الحصول على أرقام دقيقة نتيجة غياب الدراسات حول توزيع الدخل في الوقت الراهن، فإن دراسة ذلك على ضوء نسب عام 1969 توضح الإشكالية، حيث إن متوسط دخل 80% من السكان تبلغ 270 دولار سنوياً، بينما هي بالنسبة لـ 20% الأغنى 1012 دولار سنوياً.

في نفس الوقت الذي تعالج فيه الدولة أزماتها المتمثلة بنقص مداخيلها بزيادة الضرائب بشكل متصاعد، فيلتهم جزءاً مهماً من دخل الفرد هذا. ثم لابد من الإشارة إلى الارتفاع المتزايد في أسعار السلع المستوردة والخاضعة لتقلبات السوق العالمي، ولانخفاض أسعار العملة المحلية أمام الدولار. مما يجعل حركة تزايد الأجور أدنى بكثير من حركة أسعار السلع والخدمات، والضرائب.

إن كل ذلك يخلق آلية تؤدي إلى تزايد الفقر، رغم المساعدات التي تتلقاها السودان وكل الدول الفقيرة، هذه المساعدات التي تستفيد منها الفئة الحاكمة فقط.

ولهذا يزداد فقر الفقراء، وتنعم قلة بجزء هام من الناتج المحلي، وتنهب الشركات متعددة الجنسيات ما يحلو لها، فلا يكون هناك مناص من الانفجار، لأن الجماهير لا تستطيع

العيش وفق الوضع الذي كانت عليه، حيث يصل النهب الإمبريالي إلى مستوى يجعل فئات اجتماعية واسعة دون مستوى الفقر المتعارف عليه، فلا تستطيع الحصول على ضروريات الحياة. وعندها لا يعود ممكناً بقاء الجماهير خامدة هامدة، قانعة بقدرها ومصيرها.

إن حالة الإفقار المطلق تؤدي بالضرورة إلى انفجارات واسعة، تهز عروشاً وتطيح بأنظمة، وإذا كانت الانفجارات التي حدثت في العديد من الدول لم تؤد إلى تحقيق التغير الجذري، فقد أشَّرت إلى عمق الأزمة من جهة، وأكسبت الجماهير خبرات نضالية كبيرة من جهة ثانية، وهي من جهة ثالثة أشَّرت إلى غياب القوى السياسية الفاعلة، الطليعية والمناضلة.

إن الأوضاع في الدول العربية تسير نحو الانفجار، كلما تعمقت التبعية للإمبريالية الأميركية، وكلما فُتحت أبواب الوطن مشاعاً لنهب الشركات متعددة الجنسيات.

ولهذا فإن حالة الانفجار التي تعيشها الدول العربية المختلفة تشير من جهة إلى تعمق التبعية، ليس في دولة بعينها فقط، بل في معظم الدول الفقيرة (وهي التسمية التي تطلق على الدول غير النفطية في الوطن العربي). لكنها تشير من جهة أخرى إلى قضية هامة ثانية، لأن تعمق التبعية في الوطن

العربي عموماً، أي في دوله المختلفة، يخلق ظروفاً متشابهة، وأوضاعاً متقاربة، لأن السمة الأساسية العامة لكل دولة سوف تكون حالة الإفقار المطلق التي تعيشها الجماهير، مما يولد رابطاً جديداً يشعر الجماهير العربية عموماً بوحدة الهموم، أي بوحدة الأزمة. مما يشير إلى أن الانفجارات المحدودة - الموضعية - التي تحصل اليوم في منطقة بعينها، قد تصبح انفجاراً شاملاً في أكثر من دولة، لتتأسس حركة جماهيرية عربية واسعة. وعندها يكون من الصعب الوصول إلى حلول جزئية محدودة، تؤدي إلى «تنفيس» الانفجارات.

إن الوطن العربي مقبل على انفجار شامل، بفعل قانون التبعية للإمبريالية، أي بفعل قانون النهب الإمبريالي.

وفي هذا الوضع يصبح من الضروري الحديث عن الحركة السياسية العربية، لأن نجاح الثورات، بحاجة ليس إلى انفجارات جماهيرية فقط، بل إلى قوى سياسية واضحة الأهداف، قادرة على تحديد التكتيك الصحيح، وأساساً قادرة على الاندماج بحركة الجماهير ودفعها إلى غاياتها المطلوبة.

2)المثال العربي

ناقشنا في الفقرة السابقة مثال السودان لإظهار حالة

الإفقار المطلق التي يسببها النهب الإمبريالي، ونهب «الدولة»، والفئة الحاكمة في «الدول» العربية. لكن مثال السودان ليس غريباً عن الوضع العربي عموماً، وتحديداً الدول العربية غير النفطية كلها. وإذا كانت هذه الحالة برزت في عدد محدَّد من الدول، مثل مصر، تونس،المغرب، والسودان، فهي مرشحة أن تظهر في دول كالجزائر والأردن وغيرها، أي لدى الكتلة الرئيسية في الوطن العربي، حيث تشكل أغلبية من ناحية عدد السكان، كما تشكل الكتلة المؤثرة في المسار العربي عموماً. ولهذا فإن قانون الإفقار المطلق ينطبق على الوطن العربي بشكل عام.

إن حالة النهب هذه تؤدي إلى حالة انفجار دوري، فهي تدفع الجماهير إلى الخروج عن حالة «اللامبالاة»، وقبول الأمر الواقع، و«اختراع» المفاهيم التي تكرس سيطرة فئة وتجبُّرها وسطوتها، تدفعها إلى إحداث انتفاضة عارمة تهز عروش، وتسقط أنظمة. إن السيطرة الإمبريالية من جهة وهي تؤدي إلى خروج جزء هام من الدخل القومي إلى المراكز الإمبريالية، وبالتالي إلى تناقص الدخل القومي إلى نسبة السكان، والسياسات التي تتبعها الفئات الحاكمة من جهة أخرى، تؤديان إلى نهب جزء كبير من الدخل القومي، مما يؤدي إلى بطء نمو

الدخل القومي أو في حالات عديدة نموه السلبي، وبالتالي يؤدي إلى تناقص دخل الفرد، أو عدم نموه بما يوازي الأسعار (أسعار السلع والخدمات) فيصبح وضع الجماهير أكثر سوءاً في كل عام، ويجعلها تعيش مستويات من الفقر مذهلة، تصل إلى حد الجوع.

مشكلة نهب الدخل القومي:

المشكلة الأولى التي يعاني منها الاقتصاد العربي هي مسألة نهب الدخل القومي من خلال أقنية مختلفة، منها النهب الإمبريالي المتأتي من خلال الميزان التجاري، الذي يؤدي إلى ذهاب جزء هام من الدخل إلى الخارج، مما يحرم الاستفادة منه في تطوير الاقتصاد. وتبلغ نسبة العجز في الميزان التجاري للسلع والخدمات إلى الدخل القومي للبلدان العربية الفقيرة للسنوات 79 و80 و81، كما يلي: 30%، 28%، 37% على التوالي. حيث كان العجز 22.825 مليار، 25.441 مليار و35.545 مليار دولار للسنوات ذاتها، وهي نسبة كبيرة ويبدو أنها في تزايد مستمر.

وإذا أخذنا الدول التي شهدت انتفاضات كبيرة نجد وضعها يزداد سوءاً لأن الجماهير تعيش حالة من الفقر الشديد، تنذر بانتفاضات قادمة.

يبلـغ الـدخل المحلـي لتـونس 8084.2 مليـون دولار (عـام 1981)، يفقـد منـه 16% بسـبب عجـز الميـزان التجـاري البـالغ 1264.3 مليــون دولار، وتنهــب الدولــة 28.2% مــن خــلال الضــرائب والرســوم المختلفــة (أي 2278.3 مليــون دولار) ويحصـل الــ20% الأغنـى علـى 55.5%- أي 4486.7 مليـون دولار. أي أنــه يفقـد 99.7% منــه. لا يسـتثمر منهـا إلا جـزء محدود جداً. رغم ذلك فإن نسبة نمو الـدخل القـومي هـي 8.4% لسنوات 79 - 80، لكن هذا النمـو شـكلي، لأنـه يتركـز علـى نمـو قطاعـات الخـدمات فقـط، وتراجـع الزراعـة والصـناعة، وإن كـان وضـع تـونس أحسـن حـالاً من البلـدان الأخـرى فـي مجـال النمـو الصناعي.

ويبلغ الدخل المحلـي لمصـر 26382.9 مليـون دولار (عـام 1981)، يفقـد منــه 4% بسـبب عجـز الميـزان التجـاري البـالغ 1043.4 مليـون، وتنهـب الدولـة 43% مـن خـلال الضـرائب والرسـوم المختلفـة (أي 11270.7 مليـون)، ويحصـل الــ20% الأغنــى علــى نسـبة لا تقـل عـن 60 % مـن الـدخل (والـرقم تقـديري، قياسـاً علـى أنـه كـان عـام 64، 48.4%). أي 15800 مليـون دولار، أي أنــه يفقـد 107% منــه. وتبلـغ نسـبة النمـو 7.9%، وتتركز أساساً في قطاع الخدمات، لأن قطاعي الزراعـة

والصناعة يعانيان من تراجع كبير.

ويبلـغ الـدخل الحلـي للمغـرب 15085.7 مليـون دولار (1981)، يفقـد 10.5% بسـبب عجـز الميـزان التجـاري البـالغ 1579.2 مليون، وتنهب الدولة 52% منه أي 3752.7 مليون، ويحصـل الــ20% الأغنـى علـى 65.1%، أي 9820.8 مليـون دولار. أي أنه يفقد كل الدخل تقريباً. أما نسبة نمو الدخل فتبلـغ 4.8% وتتركز في قطاع الخدمات أيضاً.

وهذا الوضع ليس غريباً لأن الفئات الحاكمة تهتم بمراكمـة ثروتها لا بتطوير المجتمع، حيث تبلـغ نسبة تكوين رأس المـال الثابـت الخـاص والعـام إلـى الـدخل القـومي فـي البلـدان العربيـة الفقيـرة للأعـوام 79، 80، 81 علــى التــوالي 23%، 25%، و28% وهي تذهب إلى قضايا تتعلق بالخدمات بشكل عام بينمـا بلغت نسبة الاستهلاك العام والخـاص إلـى الـدخل القـومي لـنفس الأعوام، 80%، 86.2%، و87.7% على التوالي.

مشكلة الدخل الفردي:

إن المشكلة الأولى تقود إلى مشكلة أخرى، وهـي انخفـاض دخل الفرد وأحياناً النمو السلبي فيـه (مثل السودان حيث كانـت نسبة نمو الدخل الفردي عام 1982 ، 0.4%).

فوضـع مصر لـيس أحسـن حـالاً مـن السـودان، حيـث يبلـغ

دخل الفرد حسب الإحصاءات الرسمية، وحسب التقسيم البسيط (أي تقسيم الناتج المحلي على عدد السكان، دون أخذ التقسيم الطبقي بعين الاعتبار) مبلغ 580 دولار عام 1982. وهو ينمو بنسبة 3.6%، بينما تتجاوز نسبة نمو التضخم ذلك كثيراً، وهي 15% لنفس العام. كذلك تتجاوز نسبة زيادة الأسعار للسلع والخدمات ذلك أيضاً إلى نسبة نمو السكان. لكن إذا حاولنا دراسة دخل الفرد انطلاقاً من أخذ الانقسام الطبقي بعين الاعتبار فسوف نصل إلى رقم آخر. والمشكلة في هذا المجال تكمن في عدم توفر الأرقام التي تشير إلى الفروقات الطبقية، لذلك تم القياس على إحصاء عام 1965، حيث تحصل الـ20% الأغنى على 48.4%. فإذا عرفنا أن سنوات الانفتاح أدت إلى تزايد الهوة الطبقية، تزايداً كبيراً. وإذا قسنا وضع الدول «المنفتحة» سابقاً، قدرنا أن الـ20% الأغنى تحصل على 60% من الدخل. فيكون دخل الـ80% من السكان والبالغ 34.6 مليون، 305 دولار فقط. كما بلغت نسبة حصة الفرد من الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة 325 دولار.

أما وضع تونس فيعاني من نفس المشكلة. إن دخل الفرد حسب الإحصاءات الرسمية، والتقسيم البسيط، يساوي 1310 دولار عام 1982، وكانت نسبة نموه للفترة بين 60 - 1982، تساوي 4.7%، وهي نسبة متدنية قياساً بمعدل تزايد التضخم

والأسعار ونمو السكان. لكن النسبة الحقيقية لدخل الفرد بلغت 692 دولار، وعلى اعتقاد أنها لم تزد كثيراً، بسبب استقرار الوضع. بينما كانت حصة الفرد من الرسوم والضرائب 440 دولار.

وكذلك المغرب، حيث بلغ دخل الفرد حسب الإحصاءات الرسمية، والتقسيم البسيط 900 دولار، وكانت نسبة نموه للفترة بين 60- 1982 تساوي 2.6%، لكن الدخل الحقيقي للفرد يساوي 314 دولار، على أساس أن الـ20% الأغنى تحصل على 56.1% حسب إحصاء سنة 1965، أما حصة الفرد من الرسوم والضرائب فتساوي 224 دولار.

لذلك، ورغم النمو المحدود للدخل الفردي، بسبب نمو الخدمات أصلاً، والنمو المحدود في بعض القطاعات الأخرى، إلا أن ارتفاع نسبة التضخم وأسعار السلع والخدمات بوتيرة عالية، والتزايد السكاني الكبير، يضعف القدرة الشرائية للناس، ويقود إلى حالة إفقار شديد، تصل إلى حد المجاعة أحياناً.

وما يفاقم المشكلة، تزايد العجز في الميزان التجاري بسبب نمط الإنتاج السائد، الذي تكرسه الفئات الحاكمة، والقائم على تهميش الزراعة والصناعة، وتنمية قطاع الخدمات،

وأساساً الاعتماد على استيراد السلع والخدمات من جهة، ثم بسبب حاجة الدولة إلى النهب نتيجة تزايد مصروفاتها من جهة ثانية، وثالثاً، بسبب شره الفئات البرجوازية وسعيها إلى الربح.

3)مهام الحركة السياسية

تكتسب الحركة السياسية طابعها من الظروف التي تولد فيها، والوضع الذي تعيش فيه، وتحدد مهماتها على ضوء الظروف العينية التي يعيشها الوطن الذي تولد فيه، والجماهير التي تدافع عنها. هذا إذا أرادت أن تتحوّل إلى حركة ثورية جذرية.

ولقد ولّدت ظروف النضال ضد الاستعمار القديم الحركة الوطنية العربية منذ بداية هذا القرن. فاصطبغت بصبغة محددة، تقوم على أساس رد الفعل ضد سياسات وممارسات القوى الخارجية، وحين انهار الاستعمار القديم وتمكنت بعض القوى الوطنية من الوصول إلى السلطة عجزت عن تحقيق الشعارات التي رفعتها في ميدان البناء الداخلي، وعلى صعيد الوحدة العربية. ولكن التحولاّت التي حدثت خلال السنوات الثلاثين الماضية، وأساسها ضرب بقايا الإقطاع والبرجوازية التقليدية في البلدان التي سيطرت فيها قوى وطنية من جهة، وتزايد دور

الدولارات النفطية من جهة أخرى، أوجدت وضعاً طبقيا جديداً يتسم بـ«الميوعة»، حيث عملت القوى الوطنية على أساس «إلغاء الفوارق الطبقية»، و«وحدة قوى الشعب العامل»، فلم تتبلور فروقات طبقية واسعة، رغم أنها لم تختف. فقد كانت تحصل الـ20% الأغنى في مصر سنة 1965 على 48% من الدخل المحلي، و48.1% في السودان سنة 1969. أما النفط فقد أثّر في البنية الطبقية لكل الدول النفطية، وانعكس تأثيره على الدول الأخرى من خلال المساعدات والقروض، وتوظيف رؤوس الأموال.

لكن الوضع تغير مع التحولات السياسية "اليمينية" التي حدثت منذ عام 1970، والتي قادت إلى تزايد التبعية للإمبريالية سياسياً واقتصادياً، وهو ما تحدثنا عنه سابقاً.

إن سياسة النهب الإمبريالي، التي أوجدت حالة الإفقار المطلق، أدت إلى إحداث فرز طبقي جديد، اتسم بالاستقطاب الحاد، فالـ 20% الأغنى تحصل على ما يقرب من ثلثي الدخل المحلي، أما الـ80% فتحصل على ما يقرب من الثلث. ولهذا عاشت الجماهير في البلدان العربية الفقيرة (أي غير النفطية) حالة من الفقر الشديد، وصل أحياناً إلى حدّ الجوع، بينما عاشت فئات قليلة حياة مترفة.

لقد ولّد هذا الانقسام، وقادت هذه الحالة، إلى انتعاش الحركة الجماهيرية، واندفاعها في نشاط محموم، إلى تحوّل ركودها الطويل إلى انتفاضة عارمة، تحدث دورياً، وكلما ازدادت حالة الفقر، بسبب تعميم التبعية (وهذا خيار مرتبط بسياسات الفئات الحاكمة الاقتصادية، وما دامت حاكمة، فإن التبعية تتعمق وتزداد مفاعيلها الداخلية)، كلما تزايدت الانتفاضة، واتسعت وازداد تأثيرها.

في هذا الوضع، أي وضع تزايد النشاط الجماهيري. ما هو وضع الحركة السياسية الراهنة؟ وما هو المطلوب من القوى الثورية؟

وضع الحركة السياسية

تنتصر الثورة حينما تتحد الحركة السياسية بحركة الجماهير الثورية، ولا يتم ذلك إلا حينما تتبنى الحركة السياسية أهداف الجماهير، وتدافع عنها.

ولقد اتسمت الحركة السياسية العربية في السنوات الأخيرة بأحد سمتين، الأولى: الإصلاحية، والثانية: الطفولية والانقلابية والتآمرية. وهذه وتلك أبعدتا الحركة عن الجماهير إلى حدٍّ كبير. لأن الاتجاه الإصلاحي يركز على «ضرورة إقناع» الفئات الحاكمة بتحقيق مطالب محددة، لا تكون ثورية

في جوهرها، ولهذا تقيم علاقاتها الأساسية مع هذه الفئات، وقد تتحالف معها في بعض الأحيان. أما القوى الطفولية (الانقلابية والتآمرية)، فإنها تعتقد أن التغيير يتم بتصفية الفئات الحاكمة (مستخدمة أسلوب القتل، أو الإزاحة)، وهي انطلاقاً من ذلك لا تجد أن للجماهير دوراً سوى التأييد. وهذه وتلك لا تجدان كبير دور تقوم به الجماهير، سوى «التأييد والدعم والمساندة». وهما معاً لا تطرحان قضايا الجماهير الأساسية، ولا تدافعان عنها، ولا تخوضان معاركها.

ولقد أظهرت الانتفاضات التي حدثت في مصر وتونس، والمغرب، والسودان (ويمكن استثناء الانتفاضة الأخيرة جزئياً)، أن القوى السياسية، عدى قوى محدودة، تقف على الحياد حين يتفاقم الصراع بين الجماهير والفئات الحاكمة، وتتخذ مواقف مرتبكة مهزوزة، لكنها في جوهرها إصلاحية. فهي لا تطالب بإزالة الفئات المستغلة الحاكمة وتأسيس سلطة جديدة تعبر عن مصالح الجماهير، بل تطالب السلطة القائمة بتحسين أوضاع الجماهير، أي تخفيف الظلم عنها وإعطائها بعض الحقوق المحدودة. وهي تأمل من النظام تحقيق ذلك.

وإذا كانت الانتفاضة الجماهيرية لحظة زمنية تقيِّم هذه الجماهير من خلالها الحركة السياسية، لأن الجماهير وهي

تخوض معركة وجودها تكون في لحظة حساسة تستطيع من خلالها تقييم القوى المختلفة في موقفها من الانتفاضة ذاتها، وفي دفاعها عن المطالب الجماهيرية، لذلك كانت الانتفاضات المتتالية لحظات «اكتشفت» الجماهير أنها وحدها في المعركة، وأن الحركة السياسية تعيش «أحلاماً» لا تمت بصلة لـ«حلم» الجماهير، حلمها في التحرر، وإزالة الاستغلال.

لهذا نستطيع القول أن الحركة الجماهيرية تتجاوز اليوم الحركة السياسية التي نشأت منذ أكثر من ثلاث عقود، وتبرزها كقوى إصلاحية.

4)الحركة الجماهيرية والمهام الثورية

إن تصاعد النشاط الجماهيري الثوري، وتجاوز الجماهير لـ«خمولها» و«ركودها»، و«لا مبالاتها»، يفرض مهام جديدة، مهام ثورية محددة. إن انتصار الثورة يعتمد على اندغام الحركة السياسية بالحركة الجماهيرية، من خلال تبني مطالبها وأهدافها، ومن خلال النضال لتحقيق هذه المطالب والأهداف، وهذا يتطلب خوض معاركها وقيادتها في ميادين الصراع.

إن أولى المهام التي يفرضها النشاط الثوري للجماهير هي مهمة تبني المطالب الاقتصادية (المعاشية). فالجماهير تعيش

ظروفاً قاسية، ووضعاً صعباً، إنها لا تستطيع العيش. حيث أنها لا تحصل من المال ما يكفي لتجديد حياتها، إنها تموت جوعاً أو تكاد. وهي ترى أن هناك من يعيش حالة نعيم وترف. وما دامت الحركة السياسية هي تعبير عن طبقة محددة، فإن القوى الثورية مطالبة (وهي ثورية لأنها تعبِّر أساساً عن مصالح الجماهير الشعبية) بأن تعتبر أن من مهماتها الأساسية، أن تسعى لكي تعيش الجماهير حياة كريمة، من خلال إزالة الاستغلال الطبقي الواقع على كاهلها، وتحسين ظروف معيشتها، بما يجعلها قادرة على العيش، وعلى التمتع بهذه الحياة.

وهنا يجب أن نميز بين خطين، الأول يطالب بتحسين أوضاعها عن طريق استجداء عطف الفئات الحاكمة، أو محاولة «إقناعها» بذلك. وهذا اتجاه إصلاحي لا يحقق النتائج المطلوبة، لأن الفئات الحاكمة، وهي فئات برجوازية (كومبرادورية، طفيلية، بيروقراطية)، تسعى لمراكمة رأسمالها وتسهيل نهب الشركات متعددة الجنسيات، وهذه السياسة تفرض عليها إفقار الجماهير لا تحسين أوضاعها، لأن إفقار الجماهير هو الطريق الوحيد الذي يراكم ثرواتها، ويرضي شره الشركات الاحتكارية. أما الخط الثاني فيعتقد أن تحسين أوضاع

الجماهير لا يتم إلا حين تستطيع الحركة الثورية إسقاط الفئات الحاكمة، وإتباع سياسة اقتصادية مختلفة، تقوم على أساس إلغاء التبعية وتجاوز التخلف.

ولهذا فالمطلوب تبني المطالب الجماهيرية، بأفق ثوري، لا بأفق إصلاحي.

وهذه القضية تطرح مهمة جوهرية، وهي قضية السلطة السياسية. فالسلطة أداة طبقة أو فئة، تسعى من خلالها لفرض سياساتها كلها، ويكون الجيش (وأجهزة المخابرات) أداة القمع التي تضمن قدرة الفئات الحاكمة على ضبط النشاط الجماهيري، وإخضاع الحركة السياسة. ولهذا فإن تحسين أوضاع الجماهير من خلال إزالة التبعية وتجاوز التأخر، يقتضي مواجهة السلطة الحاكمة وإسقاطها، لإسقاط خياراتها السياسية والاقتصادية وتأسيس خيارات جديدة، تخدم الجماهير الشعبية خصوصاً أن النشاط الجماهيري يصطدم بقوة قمع السلطة وعنفه وهذه هي المهمة الثانية.

وإذا كانت النضالات المطلبية هي البارزة لدى الكتلة الأساسية في الوطن العربي. إلا أن ذلك يقتضي ربط النضال الاقتصادي بالنضال السياسي. والنضال المحلي بالنضال القومي. لترابط هذه الأمور ترابطاً وثيقاً.

فالنضال لتحسين أوضاع الجماهير، الذي يصطدم بهيمنة

الفئـات الحاكمـة، وبرفضـها هـذه الصـيرورة، يصـطدم أيضـاً بالسـيطرة الإمبرياليـة، بوجهيهـا الاقتصـادي والسياسـي، وقـد يصـطدم أيضـاً بوجههـا العسـكري. وهـذا يقتضـي النضـال ضـد الإمبريالية كقوة سيطرة خارجية، وضد أدواتها.

كما أن ذلك يقتضي النضال من أجل توحيد الـوطن العربـي، لأن النمـو الاقتصـادي (بمعنـى إزالـة التبعيـة وتجـاوز التخلـف) مسـتحيل دون الوحـدة بسـبب الـنقص الأساسـي الـذي تعانيـه كـل دولـة من الدول القامة (الأيدي العاملـة، الأرض الزراعيـة، رأس المـال، الخبـرات...)، كمـا بسـبب الحاجـة للسوق الواسـع القـادر على استيعاب نـهضة صناعية كبيرة. وهذه مهمة ثالثة.

يبقى الدور العملي، فالجماهير حين تخـوض غمـار النشـاط الثـوري تـرفض القـوى المحايـدة، أو الإصلاحية، وهـي تفتـرض مـن القـوى الثوريـة أن تلعـب دوراً طليعيـاً. أي أن «تـدخل المعركـة»، تقودهـا فـي انتفاضـتها، وتكـون فـي مقدمـة القـوى المقاتلة وعلى هذا الموقف يتوقف انتصار الثورة.

فهـل تحقـق القـوى الثوريـة العربيـة الثـورة القوميـة الديمقراطية؟.

سؤال من الضروري أن تجيب عليـه القوى الثوريـة ذاتهـا في المرحلة القادمة.

الفصـــــــل الثالث:
هذه الانتفاضات وأزمتها

سلسلة من الانتفاضات شهدها الوطن العربي خلال العقد الماضي، و تحرّكات جماهيرية واسعة هزت أركانه. وإذا كنا لن نشير هنا إلى الإضرابات و التحرّكات الإحتجاجية المختلفة والمتصاعدة التي حدثت في معظم «الدول» العربية، وخصوصاً الإضرابات العمالية في مصر، التي إتخذت منحىً مهماً، وبلورت نضالاً جماهيرياً حقيقياً، فلأننا نركز على الانتفاضات الكبيرة التي حدثت في خمس «دول» عربية، والتي تشير إلى أنها فاتحة مرحلة جديدة، وتنذر بالانتقال إلى «دول» أخرى، نتيجة تحوّل الوطن العربي إلى منطقة خاضعة للسيطرة الإمبريالية، وتابعة في إطار النظام الإمبريالي العالمي، وبالتالي نتيجة سيادة نمط الرأسمالية التابعة في معظم أرجائه، هذه الرأسمالية التي تعمق من السحق الطبقي، وتؤدي إلى حالة الإفقار المطلق لجماهير واسعة من السكان، لا يكون من خيار أمامها سوى الانتفاضة. إن سيادة الرأسمالية التابعة أوجدت تشابهاً واسعاً في الظروف الاقتصادية الاجتماعية العربية، جعل أوضاع الجماهير العربية موحّدة إلى حدٍّ بعيد (هذا دون تناسي الفروقات الجزئية، التي كانت، والتي سوف تبقى دائماً، ما دام المجتمع لم يصل إلى مرحلة متقدمة من التطور). وأدت هذه الوحدة إلى أن تصبح الانتفاضة الشعبية خياراً لكل الجماهير

العربيــة، طريقــاً للتعبيـر عـن رفـض لمنطـق الاسـتغلال الطبقــي السـائد، ودعـوة مـن أجـل التغيير، التغيير الثـوري، الـذي ينـهـي الاستغلال الطبقي، ويسمح للجماهير العربيـة أن تعيش بكرامـة، وأن تتمتع ببعض خيرات هذا الوطن الكثيرة والمتنوعة.

وإذا كانـــت أنمـــاط مختلفـــة علـــى الصـــعيد الاقتصـــادي الاجتماعي قد سادت في مرحلة معينـة، بدت متناقضة، وأوجدت خصوصـيات، بـين هـذه «الدولـة» أو تلـك، وخصوصـاً حينمـا سيطر نمط رأسمالية الدولـة في عدد من الأقطار المهمـة، فإن تطـورات السـنوات العشـرين الماضـية، أدت إلـى أن يسـود نمـط موحَّـد، مادامـت السـيطرة الإمبرياليــة الأميركيــة، قـد فرضــت نفسـها، ومـادام الـوطن العربـي قـد أصـبح جـزءاً تابعـاً فـي إطـار النظــام الإمبريــالي العــالمي. ولـهـذا نلاحـظ تشــابه المشـكلات الاقتصــادية فــي معظـم الــدول العربيــة (العجـز فــي الميــزان التجـاري، العجـز فـي ميزانيـة الدولـة، التطـور المحـدود للـدخل المحلــي مـع التطـور الكبيـر لعـدد السـكان، الزيــادة المحـدودة للأجـور مـع الزيـادة الكبيـرة لأسـعار السـلع والخـدمات، انـهيـار العملــة المحليــة وتحـوّل الـدولار إلــى مقيـاس لأسـعار السـلع والخـــدمات، الســـوق الســـوداء للعملـــة، تـــراكم الـــديون الخارجية،...). وبالتالي تشابه الأسباب التي تفرض الانتفاضات

الشعبية (ارتفاع أسعار الخبز تحديداً، لهذا سميت هذه الانتفاضات انتفاضات الخبز، أو السميد...).

إن سيطرة الرأسمالية التابعة وتوطد السيطرة الإمبريالية الأميركية، وبالتالي حالة النهب الاقتصادي التي تمارسها، فرضا حدوث ثلاث انتفاضات كبيرة في مصر، وثلاث في السودان، و إثنتين في المغرب، وواحدة في الجزائر، لكن يشير إلى انتفاضات قادمة في هذه البلدان، وبلدان أخرى دخلت الدوامة نفسها (الأردن...)(*). لقد بدأت الانتفاضات في مصر في 19/18 يناير عام 1977، ثم في 26 يناير عام 1978 في تونس، ثم عام 1979 في السودان و1981 في المغرب، ثم عام 1983 في السودان ثم في يناير عام 1984 في تونس والمغرب، ثم في مصر، ثم في آذار/ نيسان عام 1985 في السودان، ثم عام 1986 في مصر، ثم في أيلول عام 1988 في الجزائر، ولاشك أن الأمور تنذر بانتفاضات في السودان* ومصر تحديداً.

ولاشك أن هذه الحادثة تشير إلى عمق الأزمات التي

(*) كتبت هذه الدراسة قبل الانتفاضة التي حدثت في الأردن في شهر نيسان الماضي، وبالتالي غدا الأردن جزءاً من الدول التي دخلت الطريق نفسه. 2
و أيضاَ كانت الجزائر قد شهدت إنتفاضة سنة 1988.

تعيشها الجماهير العربية، هذه الأزمات التي دفعت كتلاً واسعة من الطبقات الفقيرة لأن تعبِّر عن غضبة أوجدتها ظروف معيشية غدت تعيشها، ظروف تجعلها تسقط عن كاهلها كل الخوف الذي انزرع فيها، الخوف من الأنظمة، من أجهزة القمع، من الدول، والذي تكرس في وعيها بشكل تلقائي، وأخذته كموروث يركن له. إنها تسقط في لحظة شعور بالضعف في مواجهة جبروت أنظمة، خصوصاً وهي تعيش في قوقعة الفردية المفرطة، إن الفرد لا يمتلك ذلك الوعي الجمعي الذي يجعله يقبل جبروت الأنظمة بقوة الجماهير، وهنا يغدو مفهوم الجماهير، ليس كجمع عددي بل ككتلة متراصّة، موحّدة، تعيش ظروفاً واحدة، وتواجه إشكالات موحّدة، وبالتالي ترى أنها أقوى من مضطهديها. إنه يقابل قوة وجبروت الأنظمة بقوته هو كفرد، إنه يقابلها بضعفه بالتالي، لذا يلوذ بالصمت، يقبل كل الأفكار التي تبثها أيديولوجيات مختلفة، سواء الأيديولوجيا السائدة التي تمتلك حدّ إخضاع الجماهير وتكييف وعيها، لكي تقبل الاضطهاد والاستغلال والقمع كقدر حتمي، كحتمية لا مفرّ منها، كسنّة إلهية،أو سواء المفاهيم الانهزامية والإصلاحية، والانتهازية التي تنبثق من داخل صفوف الجماهير، والتي

تهدف إلى إعلان التوبة، أو ترفع راية الاستسلام، وتعود لتعلن قبولها الاضطهاد والاستغلال والقمع كقدر حتمي، من أجل أن تربح فئة قليلة، بما تلقيه عليها من فتات، الطبقة المستغلة ـ الحاكمة.

إن «فردية» الإنسان تجعله يهجر السياسية كنشاط عملي، ويقبل بكل أشكال السلطة التي تفرضها الطبقة المستغلة ـ الحاكمة، وينفذ كل سياساتها. الفردية هنا سلبية انهزامية، وبالتالي مناقضة لمصلحة الفرد. إنها صيغة التكيف مع منطق الاستغلال السائد، ومع الوعي السائد، المعبَّر عنه في أيديولوجيا الطبقة السائدة. هنا تتبلور ثنائية فرد ـ سلطة (التي تعني الجبروت، القوّة، القمع، السحق، الاضطهاد، الجيش، الشرطة، المخابرات...). وفي هذه الثنائية يتبلور مطمح الفرد في القدرة على العيش، أي على إعادة تجديد ذاته (بما فيه التوالد، وتربية أطفاله)، وعلى إيجاد السبل «الشرعية» لتحسين هذه الوضعية، التي قد تعني التملّق، أو السرقة، أو الانتهازية. ولما كانت هذه الصفات لا تفتح الآفاق نحو تحسين الظروف المعاشية، أو حتى نحو الانتقال الطبقي، سوى لفئة محدودة من كتلة كبيرة من الجماهير، فإن وعي الأغلبية يتحدد في إعادة تجديد الذات فقط.

لذا تغيب السياسة، الممارسة السياسية. تنحصر في أقلية محدودة تسمى الأحزاب، أو المثقفين. وتختفي المعارضة، لتنحصر في بعض الأحزاب والمثقفين. ويتحول الفرد إلى آلة، إلى شيء، يتوه في دوّامة العمل المضني، من أجل تحصيل قُوْته، وتوفير مستلزمات إعادة إنتاج ذاته، كفرد وكأسرة، يقوم على إعالتها، من أجل أن تنتج عبيداً جدداً، يؤمِّنون استمرارية الاستغلال الطبقي. وبهذا تفرض السلطة سطوتها، وتزيد من قوّتها وجبروتها، لتصبح القوة الحاسمة، الثابتة، السرمدية، المطلقة، حسب وعي الجماهير الشعبية، التي تبدو، في المقابل، خارج إطار الصراع الاجتماعي الواقعي، لا مبالية، سلبية، يائسة وصامتة.

في هذا الإطار يمارس الاستغلال، وتمارس السلطة كل قسوتها، وتظهر كل قوتها، ويجري نهب الجماهير الشعبية، استغلالها، من أجل أن تراكم قلَّة ثروة هائلة، ومن أجل أن تنهب الشركات الاحتكارية الإمبريالية و الأميركية تحديداً، وأن تصبح قوّة استغلال محلية.

لكن تعمق النهب، الذي يوضِّح الانقسام الطبقي، ويظهر الفروقات بين الطبقة المستغِلة الناهبة، والطبقات المستغَلة، المضطَهدة، يسهم في مفاقمة الصراع الطبقي، حيث تأخذ

الطبقات المستَغَلة المضطهَدة في التعبير عن موقفها بشكل هامشي محدود في البدء، لكن مع مراكمة حقد داخلي هائل. إن الشعور بالاستغلال الطبقي يتطور تدريجياً، لكن في وجهة واحدة، هي وجهة الظرف المعاشي. بمعنى أن شعور الفرد بالعجز عن إمكانية إعادة تجديد ذاته هو الذي يطغى، حيث يتمركز الاهتمام في الحفاظ على الحدِّ الأدنى الذي يسمح بالعيش.

إن الشعور بالعجز عن إمكانية إعادة تجديد الذات، الناتج عن سياسات النهب التي تسيطر في المجتمع، هي التي تجعل الشعور بالاستغلال الطبقي ينتقل «فجأة» من كونه شعوراً سلبياً إلى كونه شعوراً ايجابياً تماماً. إن التطور المحدود في الأجور، الذي يبقي العامل في أقصى درجات الاستغلال لرب العمل، من جهة، والارتفاع الهائل في أسعار السلع والخدمات، التي تستفيد منها الطبقة المستغِلة الحاكمة من جهة أخرى، يجعل قدرة الفرد على العيش صعبة، ومن ثم مستحيلة. وإذا كان تدني الأجور يشعر الفرد بالاضطهاد الطبقي، فإن الشعور بالعجز عن إعادة تجديد الذات يدفعه إلى الانفجار، إلى أن يعلن موقفه، بالفعل لا بالكلمات - وهي عادة المثقفين - من خلال أشكال عديدة، منها الإضراب والاحتجاج، لكن الظاهرة البارزة

التـي أخـذ الـوطن العربـي يعيشـها هـي الانتفاضـة، الانفجـار الجمـاهيري الكبيـر، العفـوي، المحـدود المطالـب، العنيـف والانفعالي، هنا يكون الفعل انفعالياً، لا واعياً، لحظياً وبالتـالي لا يؤدي إلى نتيجة واضحة، وإن كان يؤشر إلى مدى الأزمـة التـي غـدا يعيشـها الفـرد، هـذه الأزمـة التـي تحـوّل وعـي الفـردي «فرديته» إلى وعي جمعي، لكنـه وعـي جمعـي مؤقت، سرعان ما يسقط حالما تنتهي شحنات الغضب، أو حالما تتراجع السلطة عن قرار كان هو السبب المباشر لحالـة الانفجار هذه. ولاشك أن رفـع أسـعار الخبـز أو السـميد، إضـافة إلـى سـلع أخـرى، هـو سبب كل الانفجارات التي حدثت، لأن فئات واسعة من الجمـاهير تعيش علـى الخبـز كمـادة أساسية، لأن دخلهـا لا يسمح لهـا إلاّ بـالتخلي عـن سـلع ضـرورية مختلفـة، إضـافة إلـى تخليهـا عـن السلع الكمالية.

إن محدودية دخل الفرد، والارتفاع الهائل في أسعار السلع والخـدمات، يقلِّـص مطالـب الفـرد إلـى الحـدِّ الأدنـى الضـروري للعـيش، فيصـبح الخبـز، السـكر، الأرز، الشـاي، هـو كـل مـا يسـتطيع الفـرد شـراءه، وتسـتهلك هـذه المـواد (إضـافة إلـى ضـروريات أخـرى، مثـل السكن، المـاء الكهربـاء، المواصلات، الطبابة للأطفال خصوصاً...) كل الـدخل، والتـالي يتوزع الـدخل

الشـهري بمـا يكفـي شـراءها. وحينمـا ترتفـع أسـعارها يحـدث اختلال يدفع الفرد إلى الشعور بأنه عاجز عن تجديد ذاتـه، لـهذا نـراه يُسقط كل الخوف الذي تملّكـه، وينسى كل القيم والأفكار التـي ترسّخت لديـه، حول السلطة، والطاعـة، والخضـوع، لأنـه غدا في وضع يقارب من الموت، وأمـام المـوت يسقط الخـوف، ولا تعـود هنـاك حاجـة إلـى الخنـوع والخضـوع، والابتعـاد عـن النشـاط الاجتمـاعي. هـذه اللحظـة تؤسـس لحالـة مـن الـوعي الجمعـي المؤقت، الـذي يـدفع (الفـرد - المجمـوع) للتعبيـر عـن احتجاجه/ احتجاجها.

لكـن لابُـدّ مـن ملاحظـة أن هـذه الممارسـة لا تقـود إلـى تأسيس وعي جمعي شـامل، بـل تبقى الصفة اللحظيـة هذه هـي السـائدة. ولا تقـود إلـى تأسيس وعـي جمعي بـالمعنى السياسـي للكلمـة، لأن الـوعي الجمعـي يتقـوّم فـي مسـألة أساسية واحدة، هي مسـألة الـدفاع عن الـذات، والسـعي من أجل تـوفير الظرف الـذي يسـمح بإعـادة تجديـدها. وبالتـالي، وإن كانـت الجمـاهير تمـارس نشـاطاً سياسـياً حينمـا تنـتفض، فإنهـا تحـافظ علـى مبـدأ العزوف عن السياسة، أي أنـها تحافظ علـى مسـألة ابتعادهـا عن ربـط الجزئـي بـالكلي، أي ربطهـا الحالـة التـي تُـدفع إليهـا نتيجـة الاستغلال الطبقي، بنشاط الطبقة المستغِلة الحاكمة. ولذلك يبقـى الخوف مسيطراً عليها، لكنها في المقابل تعيش حالة من الأمل -

الحلم، بظهور مخلِّص يسقط السلطة، ويحقق المساواة. إن عجز الجماهير عن تحقيق التغيير في كل مرَّة تخوض فيها حرباً طبقية صريحة، يجعلها تنتظر مخلِّصاً، ينقذها من كابوس الاستغلال القائم. ولاشك أن خوفها من الممارسة السياسية، وشعورها بالحاجة إلى تحسين ظروفها، يدفعانها إلى الركض وراء حلم، يقوم على أساس انتظار مخلِّص ما. وهي هنا تنتظر التغيير من قوّة أخرى، هي خارجها. وهنا هي لا تصل إلى فكرة أن صراع الطبقات هو الذي يفرض التغيير، لكن هذه المسألة تفتح الآفاق أمام فئات طامحة، سواء من داخل الطبقة المستغِلة - الحاكمة ذاتها، أو من الفئات الوسطى، لكي تستفيد من هذا الحلم لتفرض استغلالها هي، وسلطتها هي. وبهذا تدخل الجماهير في دوامة الانتظار، وتُستَهْلَك عن طريق تأييد فئة مستغلة ضد أخرى، على أمل أن تحقق لها بعض العدل، لكنها تكتشف أن الفئة الجديدة أكثر استغلالاً من سابقتها، فتؤيد فئة أخرى وهكذا.

هذه الدوامة تعبِّر عن إشكالية، هي إشكالية تحوّل العمل العفوي إلى عمل منظم، والنشاط الجزئي إلى نشاط شمولي، والتصور الاقتصادي إلى تصور سياسي. ولاشك أن نشاط الجماهير يحقق نقلات في هذا الاتجاه، يخلق تراكماً ما، لكن الأهم يهيئ أرضيّة مناسبة لهذا الانتقال من العفوي إلى المنظّم،

ومن الجزئي إلى الشمولي، ومن التصور الاقتصادي إلى التصور السياسي، من الوعي الزائف إلى الوعي المطابق. لكن فقط من خلال الدور الذي يمكن، ويجب، أن تلعبه حركة سياسية قادرة على تحقيق ذلك، وهذا ما سوف نشير إليه لاحقاً.

إذن، ليس صدفة أن تُحدث حالة الإفقار المطلق التي تعيشها الجماهير هذا الانفجار الكبير، لأن أساسها يكمن في الاستغلال الطبقي، الذي يجعل جماهير واسعة تعيش في حالة الكاف، وبالتالي يأتي حدث «بسيط»، و«عرضي» لكي يقلب أحوالها، ينقلها من الحياة إلى الموت. وهو أيضاً ليس حدثاً بسيطاً وعرضياً في كل الأحوال، بل أنه نتيجة لجشع الاستغلال، هذا الجشع الذي يدفع إلى تحقيق زيادة مضطردة في الأسعار، في الوقت الذي يفرض تثبيت الأجور، فيأتي قرار رفع الدعم عن السلع الأساسية، هذا القرار المبرر بعجز ميزانية الدولة، وبالتالي عدم قدرتها على دعم السلع الأساسية، لكي يحدث حالة الانتقال النوعي من حالة الكفاف، إلى حالة العجز عن العيش.

من هنا من الضروري أن تنفتح الآفاق أمام تفاقم الصراع الطبقي، بتحويله من حالة رفض جزئية مؤقتة، تنطلق من مناهضة قرار «بسيط»، يتعلق برفع الدعم عن السلع

الأساسية، أو برفع أسعارها، إلى صراع ضد الاستغلال الطبقي، الذي ينتج هذه الظاهرة، وتحويله أيضاً من صراع مطلبي جزئي، إلى صراع سياسي شامل.

إن تفاقم الاستغلال الطبقي هو الذي يلغي إمكانية الفرد لأن يكون قادراً على تجديد ذاته، وبالتالي يدفعه لأن يأخذ موقفاً دفاعياً، لكنه موقف يوضح مدى القدرة التي يمكن أن يصنعها (الفرد - المجموع). في هذه اللحظة بالذات، في نفس الوقت الذي يتوضح أن الوعي الجزئي بهذه المسألة لا يقود إلى تجاوزها، أي أن هذا الانفجار العفوي لا يفضي إلى تغيير عميق يحقق مصالح الجماهير الشعبية، يجب أن تدفع حالة الإفقار المطلق ليس فقط باتجاه الحفاظ على حالة الكفاف، بل إلى إسقاط حالة الكفاف هذه من أساسها، أي إسقاط الطبقة المستغِلة - الحاكمة (وغير الحاكمة) وتأسيس نمط جديد، يهيئ لحياة مستقرة.

لكن، ورغم الطابع الجزئي الذي تأخذه الانتفاضة على صعيد الأهداف، رغم اهتمام الجماهير مواجهة القرار الجزئي الذي حوّل حياتها إلى جحيم، الذي ألغى طابع الكفاف الذي تتسم به حياتها، وألقى بها في غياهب الموت، أو كاد، رغم ذلك لابُدّ من الإشارة إلى أهميتها. إنها توضح مدى الجرأة التي يمكن لفرد بسيط، مسالم، خانع، أن يحققها في لحظة معينة، وتوضح

مدى القوّة التي تكونها الجماهير، حينما تتجاوز كونها مجموعة أفراد، إلى كونها كلاً موَّحداً، حينما يسقط الوعي الفردي لمصلحة وعي جمعي، حينما تذوب الأنا في المجموع (دون أن ننسى أن كل ذلك تحقق بشكل لا واعٍ، ونتيجة الشعور بالعجز عن تجديد الذات).

هنا لا يصبح جبروت السلطة قائماً، لأن موازين القوى الواقعية تختّل، حيث تصبح قوة الجيش والشرطة والمخابرات، هامشية أو محدودة، أمام اندفاع عشرات الآلاف، رغم امتلاكها السلاح، ورغم كون الجماهير عزلاء. ولكن لابدَّ أن نضيف هنا أن الانفجار الجماهيري ينعكس على بنية السلطة كلها، سواء على شكل ارتباك، أو تعاطف قطاعات من الجيش والشرطة نتيجة انتمائها الطبقي المتداخل مع الانتماءات الطبقية للجماهير.

إنها لنظرة متعالية،تلك التي تتجاهل القوّة التي تكونها الجماهير في لحظة ثورتها، لهذا نرى أن في الحركة السياسية اتجاهاً قوّياً يسقط من حسابه هذه اللحظة، لحظة تبلور الوعي الجمعي، وانفلات غضبة الجماهير من عقالها، فيرى جبروت السلطة من خلال «حجم» الحركة السياسية فقط، ولهذا تبدو السلطة أقوى في كل الأحوال، ولهذا تبقى الحركة السياسية عاجزة في كل الأحوال، نتيجة الكم العددي المحدود الذي

تمتلكــه، وكــذلك نتيجــة التــأثير الفكــري الضــيِّق. إن مواجهــة جبروت السلطة يستلزم قوى أكبر مما تملك، وهذه حقيقـة، لكـن فــي الحركــة السياسـية اتجـاه طـاغ ينطلـق مـن أن المواجهــة لا تكـون سـوى بضـم جمـاهير واسـعة فـي إطـار الحـزب، بتوسـيع العضوية لتشمل قطاعات واسعة من الجماهير بغض النظر عن المؤهلات التي تسمح لها بذلك.

ولما كانت هذه مسألة مستحيلة، نتيجة أن ظرف الجمـاهير المشار إليه سابقاً، حيث يؤدي استلاب الفرد و إنحكامه لحاجتـه في تجديد ذاته، وبالتالي خوفـه مـن النشـاط السياسـي، وإن كـان يتعاطف مع هذا الاتجاه أو ذاك، يـؤدي إلـى أن تنـتظم قلّـة تمتلـك حـداً مـن الـوعي، وشـعوراً بضـرورة النضـال السياسـي، ولـهـذا يبقى الحزب حزب أقلية في كل الأحـوال، وهذا وضـعه الطبيعـي الـذي لا يجـوز تناسـيه بـأي حـال مـن الأحـوال. فـالحزب يضـم العناصر الأكثر وعياً وجرأة وثورية من الجماهير، وهو «هيئـة أركان الثورة»، ولا يمكنـه أن يكون غيـر ذلـك، إلا إذا كـان حزبـاً برجوازياً فـي إطـار نظـام ليبرالـي، حيث يمكنـه مـن خـلال العمـل العلنــي، ووسـائل الإعـلام واسـعة الانتشـار، أن يقولـب قطاعـات جماهيرية وفق رؤيته، لكي تكون سنده الانتخابي. أما فـي وطـن يعيش القـهر والتسلط، والاستبداد، فإن للحـزب مهمـة ثوريـة، لا تتحقـق إلا فـي إطـار عمـل سرّي، وهـو بـهذا لا يمكنــه أن يكـون

حزباً جماهيرياً، بل هو حزب أقلية منظمة، لها نفوذها الجماهيري بالقدر الذي ترتبط بطبقة، ارتباطاً حقيقياً، وتعبّر عن مصالحها و مطامحها، وبالتالي تنبذ التهويمات النظرية، والأحاديث العمومية، لتعالج مشكلات محددة.

ولاشك أن انعزال الحركة السياسية نتيجة رؤيتها الخاطئة، ونتيجة شعورها بانفصام العلاقة بينها وبين الجماهير، نتيجة «حلمها» الوهمي، وشعورها أنها أقلية في مواجهة جبروت السلطة، أسس فيها المنطق الإصلاحي، هذا المنطق الذي يدفع الحركة السياسية إلى التفكير، مادامت صغيرة العدد قليلة التأثير، وغير قادرة على التحوّل إلى حركة جماهيرية، بالمساومة مع السلطة، والسعي لإيجاد قواسم مشتركة، تتيح لها التواجد، في «الرقعة السياسية» التي تسمح بها السلطة، وأن تلعب دور المراقب، أو الحكم، أو المرشد، حيث تعمل على «عقلنة» الحركة الجماهيرية، أي تعمل على إفراغها من مضمونها الثوري. وهي إضافة إلى كل ذلك، تقف مع فئة في السلطة وتنتقد الأخرى. تراهن على فئة وتعمل على إقناع الجماهير بصحة هذه المراهنات. إن شعورها أنها تمثّل بنية متميزة (واعية، حديثة)، يجعلها ترى تمايزها عن الجماهير (المتخلفة، شبه الإقطاعية، السلفية)، ولهذا ترى في السلطة بنية عقلانية، فتميل نحوها، لكن مع «نقدها»، وتلعب دور

تطويع الحركة الجماهيرية لسيطرتها.

والحركة السياسية هنا، تبدو خارج إطار الصراع الطبقي الفعلي، بل تصبح جزءاً من تعارضات الطبقة المستغِلة - الحاكمة. إنها تنفصل عن الجماهير، وتقترب من الطبقة المستغِلة - الحاكمة، على ضوء تقييمات شكلية، وتصورات انتقائية متعالية. إنها تنتمي شكلاً للطبقات المسحوقة، لكنها تنظر بتعالٍ إليها. وبالتالي فهي لا تعرف من الانتماء لها سوى الكلمات، بينما هي تراها غير جديرة بالعمل، وغير أهل لتغيير ثوري. أما مصالح الطبقات المسحوقة، العمال والفلاحين الفقراء، وجمهرة واسعة من البرجوازية الصغيرة ينحدر وضعها كلما تعمق الاستغلال وتوطدت التبعية، فلا حلَّ لها إلا باقتناع الطبقة المستغِلة - الحاكمة، بحسن نيّتها، و«أخلاقها» العالية، أو أن حلّها مرتبط بالدور «الثوري» الذي تلعبه الحركة السياسية، من خلال نصائحها،و مناشداتها، ومقترحاتها، وانتقاداتها، الموجهة كلها للطبقة المستغِلة - الحاكمة، من أجل أن تبدي حُسْن نيّتها، وتقدم ما تجود به من أجل تحسين أوضاع الفقراء.

أما الجماهير فإما خانعة، مستسلمة، وتكدّ من أجل توفير وسيلة عيشها، وإعادة إنتاج ذاتها، وهي بذلك بعيدة عن الهمّ السياسي، وغير معنية بمعارضة السلطة (الطبقة المستغِلة -

الحاكمة)، وإن كمدت غيظها وهي تُستغل وتُنهب، وبالتالي تبدو كجمع مهمّش، يعيش خارج الواقع، وهذه الحالة الغالبة، والتي تلازمها سنوات، أو تتفجر في انتفاضة صاخبة، تهزّ عروشاً، وتسقط أنظمة. إنها تتراوح بين اللاشيء (أو الشيء) وكل شيء، بين الحياة الهامشية في المجال السياسي، وبين امتلاك زمام الأمور في لحظة صاخبة. وهذه النقلة من السكون إلى الحركة، من الجمود إلى النشاط، هي القوّة القادرة على هزيمة جبروت السلطة، وتهميش قواها.

وبالتالي فإن هذه النقلة من السكون إلى الحركة، من الجمود إلى النشاط، تهيئ الظروف لتحقيق تغيير ثوري، لإسقاط الطبقة المستغِلة - الحاكمة، لتصفية سياساتها، من أجل تأسيس بنية جديدة. لكن ذلك مرتبط، ليس بعفوية الجماهير فقط، لأن الجماهير تعرف كيف تنفجر لكنها لا تعرف إلى أين توجه انفجارها، وتعرف كيف تغضب، لكنها لا تعرف من أجل ماذا بالضبط، وتعرف كيف تهز عروشاً وتسقط أنظمة، لكنها لا تعرف أي الأنظمة تقيم. إن لحظة الانفجار المبنية على اندفاعة عفوية يفرضها الشعور بالعجز عن تجديد الذات، والتي تحدث زلزالاً هائلاً، يمكنها أن تنهي رئيساً، وسلطة فئة مستغِلة، لكنها لا تحقق سلطة الجماهير الشعبية، سلطة العمال والفلاحين الفقراء، لأن وعي الجماهير، وأشكال تنظيمها لا تسمح بذلك،

وبالتالي نعود هنا إلى دور الحركة السياسية المعبِّرة عن العمال والفلاحين الفقراء تحديداً، فما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه من أجل تحقيق ذلك؟

لابدّ من أن نشير هنا إلى أن الحاجة إلى حزب ما تفرضه ظروف واقعية، والحزب الذي يعبّر عن العمال والفلاحين الفقراء هو حاجة بسبب من إشكالية الحركة الجماهيرية التي حاولنا توصيفها سابقاً، وبالتالي فإن مهمته تتقوّم بالضبط في كيف يدخل الوعي العلمي المطابق لمصلحة هؤلاء؟ كيف يهزم الوعي الزائف فيهم، من أجل أن يعوا مصالحهم الشمولية؟ هذا أولاً، وثانياً كيف يمثّل لولب الحركة الجماهيرية؟ كيف يكون عمودها الفقري، هيئة أركانها؟ وكيف يطور أشكال تنظيمها؟ أما الحركة الجماهيرية فإنها قادرة في لحظة على أن تسقط كل البنى الفوقية، إن جبروتها أقوى من جبروت أية سلطة حاكمة, وهذا ما توضحه الانتفاضات التي حدثت في الوطن العربي، لقد أظهرت في لحظات هزال الأنظمة، وضعف الطبقة المستغِلة الحاكمة، وعجزها عن الاستمرار في السيطرة.

لقد حدثت الانتفاضات، فأظهرت عمق الأزمة التي تعيشها الجماهير، كما أظهرت القوّة التي تكونها حينما تفلت من «محاذيرها» ومن خوفها، فتخوض معمعان النضال الثوري. لكن كل هذه الانتفاضات لم تنتصر، سواء لأنها لم تؤد إلى

سقوط الأنظمة، أو لأنها أسقطت فئة مستغِلة ونصرت فئة مستغِلة أخرى (مثال السودان)[*]، دون أن تحقق التغيير الذي يلغي أسباب شقائها.

هذه النتيجة هي التي من الضروري أن نتوقف عندها، أن نناقشها وأن نحدد أسبابها من أجل أن نستطيع مَدّ الحركة الجماهيرية بالأسس التي تجعلها تنتصر، ولكن لا يتحقق ذلك إلا بتوفر عاملين هما:

أولاً: أن يحسم الماركسيون قضية ارتباطهم الطبقي، أن لا يبقوا معلقين في الهواء، وأن يقطعوا المراهنة على فئات مستغِلة، ومستغِلة ـ حاكمة. أن يعلنوا ارتباطهم العضوي بالعمال والفلاحين الفقراء.

ثانياً: أن تجري دراسة الحركة الجماهيرية كما هي في الواقع، لا كما تصورها الكتب، أو تخترعها «عبقريات» «المثقفين». إن الواقع هو الذي يطرح إشكالاته. وهو الذي يحدد مسيرة التاريخ.

---

[*] نتحدث عن السودان قبل حدوث الإنقلاب الذي حدث سنة 1989.

طريق الانتفاضة

إذن الانتفاضـة ضـرورة، لأن الظـروف الواقعيـة تجعلهـا كذلك. إن تفاقم حالة الإفقار نتيجة السياسة الطبقية التي تمارس في ظل سيادة نظام التبعية تفرض حدوث الانتفاضـة، ولـهذا مـن الضروري فهم تطور النشـاط الجمـاهيري، وتلمس الآفـاق التـي يمكن أن يصل إليه.

وإذا كـان تعمـق التبعيـة وتكـريس سـيطرة البرجوازيـة التابعـة، يفرضـان الانتفاضـات، فلابـد مـن ملاحظـة أن لا أفـق واضح لـها، فـهي انتفاضات عفوية، تعبّر عن شعور بالرفض في لحظة معينة. وإذا كانت استفادت فئات من الطبقة المستغِلة من هذه النقمـة العارمـة، مـن أجل إجـراء تحويـل شكلي يخـدم فئـة مستغِلة بالضد من فئـة مستغِلة أخرى، فإن الخـروج من هذه الدوامة، وإزالة الاضطهاد الذي تعيشه الجماهير، يفرض إدخال

عوامل جديدة. إن السمات التي تسم هذه الانتفاضات، كما أوضحنا سابقاً، هي أنها تنفجر في لحظة محددة عفوياً، دون تنظيم ودون هدف جذري. ثم إنها تعتمد وعي الجماهير، الذي يتأثر بالأيديولوجيا السائدة، في الماضي، والأيديولوجيا السائدة في الحاضر، مما يجعلنا نقول إنها تمتلك وعياً زائفاً لا يعبّر عن مطامحها الحقيقية، وبالتالي لا يسمح لها تأسيس دور عملي جذري، يفضي إلى تحقيق أهدافها.

وهنا تكون العوامل الجديدة هامة للغاية، لأنه من المفترض أن تسهم في تأسيس حالة الانتقال النوعي من الوعي الزائف إلى الوعي المطابق، من العفوية إلى التنظيم. ونحن نتكلم هنا عن الحزب السياسي القادر على تحقيق هذه النقلة النوعية، الحزب الماركسي القادر على تنظيم الطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، وعلى تشكيل أوسع جبهة طبقية، من أجل تعميق الحركة الجماهيرية، وتحويل الانتفاضات إلى انفجار ينهي الاستغلال، ويعيد بناء المجتمع من جديد بما يحقق مصالحها.

